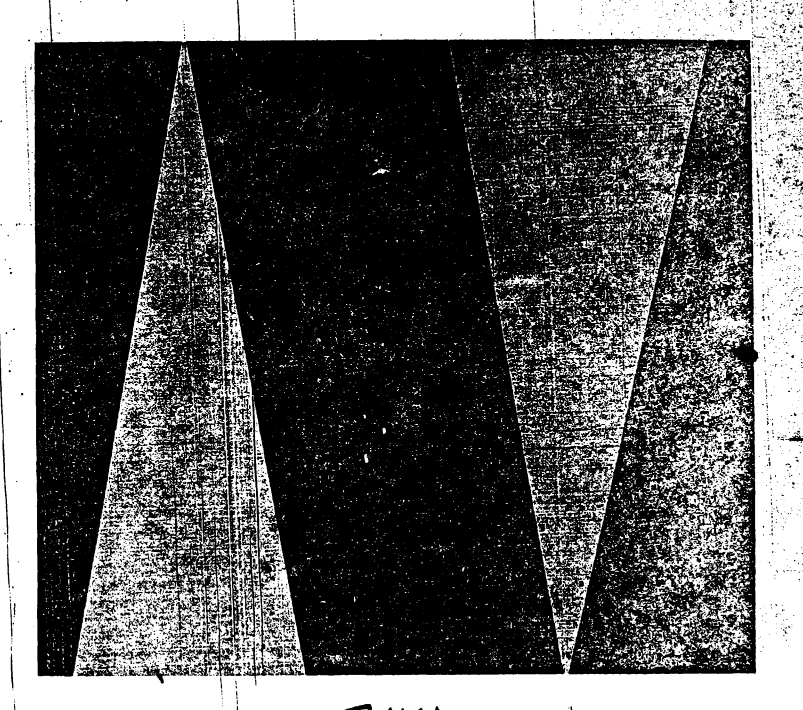
أحمد سليمان

الماركسية في الميزان

نظرية لينين عن الإستعمار تحت المجهر والإختبار



دار الفكر
للطباعة والنشر
ص.ب ١٧٤٧- تلفون ٧٦٦٢٠- الخرطوم



احمد سليمان محمد احمد

- ولد في الرابع عشر من يناير ١٩٣٤ بمدينة أم درمان بالسودان .
- تلقى جـزءاً من تعليمـه بـكليـة الآداب بالخرطـوم ، ثم كلية الحقـوق جامعة فؤاد الأول بالقاهرة .
- من مؤسس الحزب الشيوعي السوداني ومن قادة حزب الجبهة المعادية للاستعمار .
- فصل من عضوية الحزب الشيوعي في عام ١٩٧٠ .
- تقلد عدة مناصب وزارية منذ عـام ١٩٦٤ فقد كان وزيراً للزراعة والغابات واستثمار الأراضي والمياه الجوفيـة فوزيـراً للاقتصـاد الوطني والتجارة الخارجية ثم وزيراً للصناعة والتعدين وأخيراً للعدل .
- عمل سفيراً للسودان لدى الاتحاد السوفيتي ثم سفيراً بلندن ثم سفيراً لدى نيجيـريا ، ويشغـل الآن منصب رئيس مجلس إدارة سودان زن للكيماويات والأسمدة .





مسطورات

MUSTORAT



الاقتصاد محرك التطور التاريخي:

يقرر كارل ماركس أن عملية إنتاج الثروة المادية وما يتصل بها من تبدل وتوزيع للسلع المنتجة هي القوة الفاعلة والمحركة للتطور التاريخي. وأنها هي التي تحكم وتُكيِّف العلاقات البشرية، وتقف، من ثم، وراء التحولات الاجتماعية، وذلك لأن الغاية المشتركة لكل نشاط البشر هي، بزعمه، إنتاج الوسائل التي تُمكنّهم من الحياة.

وقد التقط الغلاة من الحواريين قول ماركس هذا والذي صدَّرَ بِهِ مقدمة كتابه الذي سماه «نقد الاقتصاد السياسي Critique of Political Economy» وجنحوا في تفسيره حتى كادوا أن يجعلوا من العامل الاقتصادي القوة المنفردة بل والمتجردة التي تحدد نوعية مؤسسات الفكر والثقافة والسياسة، والبنية الأساسية التي تصوغ القيم وتتشكل بمقتضاها قواعد السلوك والأخلاق والنظام العام، والمستودع الذي تنبثق من ثناياه الأذيان، وتخرج من صُلبِه كافة ما اصطلحوا على وصفه «بالتركيبات الفوقية Super Structure».

ورفض المسرفون التسليم بحُجّية أي رأي مخالف لما ذهب إليه ماركس في هذا الصدد. بل منهم من تشكك في جدوى نظريات العدل الاجتماعي والحقيقة المطلقة حتى في تزكية النضال

الشعوب، وفي إثارة همم المستضعفين. ووصفوا كافة الآراء التي لا تنطلق من فكر ماركس ولا تدين برأيه القاطع عن دور الاقتصاد السياسي الحاسم في تكييف مسيرة التاريخ، بأنها محاولات عقيمة يائسة الغرض منها طمس معالم الصراع الطبقي وإجهاض نتيجته الحتمية التي تتمثل في قيام المجتمع الاشتراكي الذي هو المدخل للمجتمع الشيوعي الذي تتلاشى فيه الطبقات وتقبر فيه، إلى غير رجعة أو بعث، مخلفات التمايز الطبقي والعرقي، وتزول فيه وللأبد كل مظاهر استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

وبالطبع فإنه لا يمكن إنكار أثر العنصر الاقتصادي في تكييف حياة الناس وفي تحديد أنماط السلوك الاجتماعي. ولكن ما يعاب على الماركسية في هذا الشأن أنها لا تعترف بأي تفسير للتاريخ وأحداثه ووقائعه إلا إذا كان مدخله تحليل التركيبة الاقتصادية الغالبة السائدة، والاعتراف للعامل الاقتصادي بالسيادة المطلقة على بقية العوامل التي تزامنه وتزامله.

تطويع علم الاقتصاد:

ولم يكن اعتباطاً، بداهة، اهتمام الماركسية بتقويم العامل الاقتصادي، وإبراز أثره الإيجابي، وإسرافها في تأكيد غلبته وفعاليته. وليس عبثاً كذلك اعترافها بسيادته والتسليم بثقل موازينه التي ترجح كفة الميزان في أي مقارنة أو منازلة له مع العوامل الأخرى التي تسبقه أو تعاصره.

ولعله من الخطأ الفادح رد انحياز الماركسية ومبايعتها للاقتصاد كمحرك أساسي للتطور التاريخي إلى مجرد الجنوح النظري أو الزلل الفكري أو إلى الخطأ العفوي. كما أنَّه لا يجوز أيضاً إسناده إلى دأب الشيوعيين وطبعهم الذي جبلوا عليه، يجادلون بالباطل

ليدحضوا به الحق، ويثيرون المساجلات الفكرية التي تمكّنهم من استعراض قدراتهم الذهنية وتعينهم على تسفيه آراء الآخرين، حتى ولو كانوا هم الأقل أهلية وأصالة، وحتى لو كانت بضاعتهم مزجاة بائرة، وجعبتهم فارغة خاوية. . فالأمر أكبر من هذه الاجتهادات وأخطره ذلك أن الاقتصاد هو أكثر ساحات المعرفة إتاحة لِفُرَصِ الإثارة والتحريض، والتهريج والتهييج، وخاصة قطاعه ذاك الذي يعالج مسائل إنتاج السلع ويتناول أمر توزيعها وتبادلها. ومن هنا كان إصرار الجامحين المفترين على وصف الاقتصاد بأنه من العلوم اليقينية حتى يكسبوا قوانينه حجِّية مطلقة تماماً كالقوانين الطبيعية. ومن هنا كان أيضاً حرصهم على إضفاء صفة الموضوعية على تلك القوانين بحيث تبدو وكأنها تعمل مستقلة عن إرادة البشر متى ما اكتملت عناصر وجودها ومقوماتها. ولكن موضوعية تلك القوانين واستقلالها لا تغل، بزعمهم، يد البروليتاريا ولا تجعلها تقف حائرة أمامها أو عاجزة حيالها إذ يتوجَّب عليها سبر غورها، وكشف هويتها، وتعرية أصولها بهدف تسخيرها لخدمة المجتمع والارتقاء به.

وليس أدل على تطويع علم الاقتصاد لخدمة الماركسية والاستعانة بافتراضاته لتحقيق مآرب الشيوعيين من نظرية فائض القيمة Surplus value التي يعتبرها الماركسيون أعظم إبداعات ماركس، ومن نظرية لينين حول ماهية الاستعمار التي يتباهى بها الحواريون ويزعمون أنها تضع عبقرية الرجل على قمة الفكر الاجتماعي والسياسي قديمة وحديثة ومعاصرة. فالنظرية الأولى، نظرية فائض القيمة، تثير الفتنة الاجتماعية وتؤجج نار الصراع الطبقي، إذ تفترض أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي التي تقرر نوعية علاقات الإنتاج في المجتمع الرأسمالي، وهي التي

تمكن الرأسمالية من استغلال جهد العمال ومن التحكم فى عمليات الإنتاج، كمّاً ونوعاً ومجالاً ومدى، بحيث تحقق لها أكبر قدر ممكن من الأرباح. وإنه تبعاً لذلك وتأسيساً عليه يصدق وصف البرجوازية بأنها طبقة طفيلية تعيش على فائض قيمة إنتاج السلع التي يصنعها العمال. وإنه يحق لهؤلاء بل يتوجَّب عليهم الإطاحة قسراً بتلك الطبقة ونظامها إنْ أرادوا أن ينعموا، وبقية الكادحين، بثمرات جهدهم الذي هو العنصر الرئيسي الذي يحدد القيمة الحقيقية للسلع المنتجة.

وبالرغم من أن طبيعة العمل وعلاقات الإنتاج وصفات العمال ونوعية الاستغلال في هذا القرن تختلف عنها في القرن التاسع عشر الذي أوحت ظروفه لكارل ماركس ابتداع نظريته هذه، وبالرغم من أن حقائق الحياة في القرن العشرين قد صَفَعَت مسلمات ماركس، وكذبت تنبوآته، وأبرزت إفلاس نظرية فائض القيمة وما بني عليها من افتراضات فإن الحواريين ما زالوا يثيرون الضجة حولها ويصفونها بالصدق والخلود والصمود.

ومهما كان من أمر تلك الضجة، ومهما كان من أمر ولاء الشيوعيين لماركس وإشادتهم بعبقريته وبأصالة أفكاره وإبداعه، فإن الحقيقة تقرر أن كافة نظرياته الاقتصادية والاجتماعية ما هي إلا تخريجات من آراء فجرَّها غيره، واقتباسات من نظريات صاغها آخرون قبله.

وكما سبق لي أن كتبت فإن نظرية فائض القيمة ما هي في حقيقتها إلا تطبيق ذكي وماكر لنظرية ريكاردو عن الرَيْعِ العقاري الذي عرَّفه العالم الانجليزي بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا يقابله عمل. ورغم أن مصدر الريع الذي أشار إليه ريكاردو

يختلف عن منشأ الريع الصناعي، إلا أنهما يتماثلان حيث يتحقق كل منهما دون مقابل. وحيث يترتبان على أموال اقتصادية، هي الأراضي الزراعية بالنسبة للريع العقاري، والمصانع وآلاتها ومنقولاتها بالنسبة للريع الصناعي.

وحتى لا نغمط ماركس حقه، فإننا نقرر أنَّ الفضل الوحيد لفكره في هذا الصدد، ربما كان توسعه في نظرية ريكاردو التي خرج بها من نطاق الاقتصاد الزراعي إلى ساحات النشاط الاقتصادي الرحبة الأخرى.

وآراء كارل ماركس حول الأجور والتي ترتبط بنظريته عن فائض القيمة هي بدورها اقتباس وتحرير لنظرية ريكاردو عن نفقة إنتاج العمل، ولفكر آدم سميت الذي حمَّله كتابه «ثروة الأمم» Wealth of Nations، ولنظرية العالم الألماني «فريدناند لاسال» عن القانون الحدّي للأجور، ولعل ميزة نظرية ماركس أنها جعلت من ذلك الشتات مزجاً مقتضاه أنه في ظل النظام الرأسمالي يكون لقوة العمل ثمناً وقيمة كبقية السلع، وأن الأجر هو قيمة تلك القوة، ولكن العامل لا يقبض استحقاقه الحقيقي بالكامل، ومن هنا ينشأ الفائض الذي يغتاله المخدِّم الرأسمالي.

البَـابُ الأوَّل

لينين والاستعمار

وكما أنَّ نظرية فائض القيمة تقدم السند النظري، والتبرير الوجداني لثورة البروليتاريا، فأنَّ نظرية لينين عن طبيعة الاستعمار وهويته تُسعِف السوفييت، وتمدهم بالغطاء الفكري الذي يتدثر به مكرهم، وبالطلاء الذي يُغلِّف لب أطماعهم، وتقدّم الدعم العقلاني لتدليسهم وافكهم، حيث أنها تدفع عنهم مظنة السعي لاستغلال الشعوب الأخرى واستعمارها، وذلك تأسيساً على الزعم النظري بأن الاستعمار إن هو إلا مرحلة من مراحل النمو الرأسمالي بل هو ذروة تلك المراحل وسنامها. وتسبيباً على ذلك التعريف للاستعمار فإنه يصبح من الخطأ القول، بل من الجهل الفاضح، إلصاق تهمتي العدوان والنوايا الاستعمارية بالاتحاد السوفييتي بوصفه دولة اشتراكية قامت على انقاض المجتمع الرأسمالي الذي أدبر وولّى إلى ما غير رجعة منذ انتصار الثورة البلشفية في عام ١٩١٧.

ولا يجد لينين أرضية يقيم عليها قواعد نظريته إلا ساحة الاقتصاد الذي يلعب ببعض مسلماته وافتراضاته لعب الصوالج بالأكر. فقد كتب في يوليو من عام ١٩٢٠، أي قبل أقل من سنة من وفاته، في مقدمة الطبعتين الألمانية والفرنسية لكتابه «الإمبريالية

أعلى مراحل الرأسمالية» إنه من دون التعرف على الجذور الاقتصادية لظاهرة الاستعمار وما يترتب عليها من نتائج سياسية واجتماعية، فإنه يستحيل إيجاد حل للمشاكل العملية التي تواجه الحركة الشيوعية والثورة الاجتماعية.

وقبل ذلك بسنوات ثلاث كتب في نفس المعنى مؤكداً ضرورة تعرية الأساس الاقتصادي لظاهرة الاستعمار، ومشيراً إلى وجوب الوقوف عند مقوماته الاقتصادية إن أريد معرفة طبيعة الحروب الحديثة ودراسة الاتجاهات السياسية المعاصرة.

وقد أثارت الضجة المفتعلة حول نظرية لينين هذه دهشة كثير من منظّري أحزاب الدولية الثانية الذين لم يجدوا ما يسوّغ الهالة التي أحيطت بها حيث أنها في جوهرها، اقتباس من بعض الآراء التي سبق أن صاغها ماركس، وتهجين لنظريات نفر من أساطين مدرسة الاقتصاد السياسي الانجليزي مع افتراضات ثلة من رصفائهم وأندادهم الألمان، وتحميل مسرف لدلالات الأرقام والإحصائيات، وتفسير مغرض لمعاني بعض الظواهر المؤقتة التي بدت في الساحتين السياسية والاقتصادية في الفترة ما بين نهاية القرن الماضي ومطلع العقد الثاني لهذا القرن.

وقد اعترف لينين بفضل دراسات الاقتصادي البريطاني جون اتكنسون هوبسون J.A. Hobson على بحثه عن الاستعمار كظاهرة تدور وجوداً وعدماً مع بلوغ المجتمع الرأسمالي لأعلى مراحله ومع زواله أو انقضائه. وبالطبع فإن لينين لم يسلِّم بمصداقية كل استنتاجات هوبسون بل عرّض به أحياناً، ولكنه لم يضعه في قائمة الفئة الضآلة التي تُسخّر فكرها لخدمة البرجوازية من أمثال كاوتسكي الذي كان يطلق عليه لقب «المرتد» واتوبوير النمساوي،

ورمـزي مكدونـالد البـريطاني، وألبـرت تومـاس الفرنسي. ولكن هوبسون وإن نجا من سوط عذاب لينين إلا أنه لم يسلم من تجريح حواري الرجل وخلفائه الذين ألهبوا ظهره بمقامع من حـديد حتى سال منه الدم والصديد.

ولعل لينين قد برهن بهجمته الضارية التي حـواها بحثـه على أولئك النفر من زعماء الدولية الثانية بقيادة العبقري كاوتسكي بـأنه حواري وفيّ لشيخه كارل ماركس الذي لم يمنعه الحياء من التنكر للعلمـاء الذين سبقـوه، مثل هيجـل وفويـرباخ وريكـاردو ومالتُس وسان سيمون وفورييز الذين نهل من حياضهم الروِّيـة، وقطف من ثمار مدارسهم الفكرية، الفلسفية والاقتصادية والاشتراكيـة، والتي هي ينابيع وأصول النظرية الماركسية التي ألحقت باسمه.

وبـالحق فإن رأي لينين عن أصـل الاستعمار ومنبتـه وآثاره لا يستحق كل هذه الزوبعة التي أثـارها الشيـوعيون حـوله ولا الثنـاء المفرط الذي كالوه له. ولكننا لا نغلو كالبعض الذين وصفوه بأنـه فطير رهيف، ولا نشتط كآخرين قالوا عنه أنه طرح فج سخيف. إذ مهمـا كان من أمـر الـدوافـع التي حـدت بلينين لتنـاول مـوضـوع الاستعمار ومعالجته كظاهرة خطيـرة تستوجب الـدراسة فـإنه بحث مثير، حرّره قلم قدير، وصاغه عقل كبير، ولكن كَفُورٌ مُضِلٌّ نَفُور. ولا يمكن لمنصف أن يستهين بما جاء في تلك الدراسة أو أن يركل كل مدلولات الأرقام التي استعان بها لإثبات نظريته أو أن يدحض مصداقية بعض ملاحظاته التي استلهمها من الإحصائيات التي ذخر بهـا بحثه، ومن المقـارنات التي أجـراها بين الـدول الرأسمـاليـة والاستعمارية والمعـادلات من حيث نمو رؤوس أمـوالها «المـالية» وحجم ما صُدِّر منها في الحقبات الأخيرة من القرن التاسع عشر.

وقد أشار الرجل في بحثه إلى حدة الصراع وضراوته بين الدولتين الاستعماريتين القديمتين بريطانيا وفرنسا، وكيف أن ثمة دولتين أخريين قد اقتحمتا الساحة وولجتاها بعنف هما ألمانيا والولايات المتحدة، وكيف تسنى لهذه الدول الأربع أن تمتلك وحدها في نهاية العقد الأول من هذا القرن ثمانين بالمائة من مجموع رأس المال «المالي» العالمي. وتكلم وأفاض عن تركيز الثروة في أيدي فئة قليلة من البنوك والكارتلات والسندكات والترستات وغيرها من صنوف الاحتكارات العالمية وبيوت المال العريقة. كما أشار إلى نمو الأرباح المصرفية وتصاعدها واضطرادها، وإلى الودائع المصرفية ونسبها المئوية بين البنوك الصغيرة والكبيرة، وإلى توزيع رؤوس الأموال في مناطق عالمية عديدة. وأجرى المقارنة بين أرقام الكفالات المالية لدى دول الرأسمالية الكبرى التي كانت تسود الساحة الدولية في نهاية السنوات العشر الأولى من القرن العشرين، كما قارن بين حجم رؤوس الأموال البريطانية والفرنسية والألمانية التي صُدِّرت للخارج في الفترة ما بين العقد السابع من القرن الماضي إلى بداية نشوب الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤.

وقد كانت النشرات المالية الدورية التي تحررها البنوك مطيته وحليفة بحثِهِ، والإحصائيات العالمية ظهيرهُ وسنده.

وبداهة فإنه ليس ما يعيب بحث لينين فيما يختص بحقائق الصراع بين الدول الرأسمالية، وحول تركيز الثروة في أيدي قلة من الاحتكارات. ولكن الخلل الرئيسي في بحثه يكمن في النتائج التي قال إنه استخلصها من دراسته للأرقام والإحصائيات التي حاول أن يحصِّن بهما نظريته ويدعم بهما منعتها، وفي تحميل تلك الدراسة

نتائج تخدم أهدافاً سياسية بأكثر مما تخدم الحقيقة، وفي جنوحه للإثارة على حساب الالتزام بأمانة البحث العلمي.

الاستعمار آخر مراحل التطور الرأسمالي:

فقد زعم لينين أن دراسته وملاحظاته قد أثبتت له أن الاستعمار هو أعلى وآخر مراحل التطور الرأسمالية، بمعنى أنه في تلك المرحلة تتم سيطرة الاحتكارات، ويكتسب رأس المال بُعداً هاماً وخطيراً بحيث تصبح عملية تصديره للخارج المصدر الرئيسي لتركيز الثروة في أيدي قلة من الدول الاستعمارية. وأنه لبلوغ تلك المرحلة يتعيَّن أن يتصف رأس المال بخصائص بعينها، وهي أن يكون طابعه احتكارياً طفيلياً متهالكاً. ويمضي الرجل فيقول أن تلك الخصائص والصفات هي إرهاصات انقضاء المجتمع الرأسمالي ودنو أجله، وأنه ترتيباً على ذلك يصح وصف مرحلة الاستعمار بأنها مرحلة انتقالية تشتد بها حدة التناقضات التي تمور في سماء العالم الرأسمالي وتصطرع على أرضه، والتي تتصاعد إلى الدرجة التي يصبح فيها بزوغ فجر ثورة البروليتاريا حقيقة ماثلة بل وملموسة.

وتنطلق نظرية لينين من القول بأنه قبل بلوغ النظام الرأسمالي لمرحلة الاستعمار فإن الرابطة الاقتصادية الرئيسية بين أقطار العالم كانت هي التجارة الخارجية أو تصدير البضائع والسلع، أما بعدها فإنه بالرغم من أن التجارة الدولية تتسع إلا أن تصدير رأس المال يكتسب أهمية قصوى إذ يكون هو المصدر الذي يحقق أكبر قدر من الأرباح التي تتصارع من أجلها التجمعات المالية العالمية الكبرى، والتي تكون سبباً لاندلاع نيران الحروب التي يترتب على نتائجها إعادة تقسيم مناطق النفوذ، بين الدول الاستعمارية المنتصرة.

ولعلنا لا نتجنى على الحق إن قلنا إن الهدف الرئيسي من وراء نظرية لينين هو إثبات الزعم بأن الدول الرأسمالية وحدها هي التي يمكن أن تتطور لتصبح دولاً استعمارية.

وقد تمسك خلفاء لينين وتابعوهم بنظريته، هذه كما يتمسك المؤمن بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، وأقاموا عليها حجتهم الواهية بأن روسيا بوصفها دولة اشتراكية لا يمكن أن تكون لها مطامع استعمارية. وقد استعانوا بمنطق تلك النظرية ومدلولاتها في الرد على الرفاق الصينيين الذين اتهموا السوفييت بأنهم شوفينيون يعانون من «عقدة الدولة الكبرى»، ومتعصبون يسعون جاهدين لإعادة تقسيم العالم بما يكفل لهم السيادة والسيطرة والنفوذ والهيمنة.

البَـــابُ الثَّـــانيْ

أضواء على نظرية لينين

استغلال نظرية لينين في الصراع ضد الرفاق الصينيين:

وقد كنا نحن في الحزب الشيوعي السوداني، وكثير من أمثالنا في بلاد العالم الثالث، ضحية لفكر لينين في هذا الصدد، إذ كانت نظريته تلك تقف وراء انحيازنا النظري للرفاق السوفييت في الصراع الأيدلوجي الذي أطل برأسه في مطلع الستينات بينهم وبين رفاق ماوتسي تونج، فقد كنا نردد، كالببغاوات، القول بأن الاتحاد السوفييتي براء من تهمة النزعة الاستعمارية بعد أن دفن إلى ما غير بعث أو نشور النظام الرأسمالي، وبعد أن طهَّر جسمه من أدرانه، وبعد أن أفلح في تزكية نفسه باجتثاث مخلفاته.

ولعل الخلل الرئيسي في نظرية لينين عن الاستعمار لم يكن خافياً على النابهين من حوارييه رغم محاولات ترويض عقولهم على النظر إلى آرائه كنصوص قاطعة لا تقبل التأويل ولا تسمح بالاجتهاد. إذ أنه لا يمكن للعقل الحاضر النابه أن يرضى بحبس نفسه، وهو يتناول ظاهرة خطيرة وهامة كالاستعمار، في قمقم الاقتصاد الضيق.

ولعل هؤلاء النابهين لا ينكرون ضيق أفق نظرية شيخهم إلاّ جحوداً، وإلا مهاترة، وإلا عناداً، وإلا عزة بالإثم والجرم.

وحتى لو سلَّمنا جدلاً بسلامة مدخل لينين لدراسة الاستعمار

كظاهرة تدور وجوداً وعدماً مع مرحلة معينة من مراحل تطور النظام الرأسمالي، وحتى لو قبلنا حصر دراسة تلك الظاهرة في إطارها الاقتصادي الضيق الذي أراده لها، فإن هذا لا يمنعنا من القول بأن الأفكار والملاحظات الرئيسية التي أقام عليها نظريته والتي هي بمثابة سلسلتها الفقرية ونخاعها، قد سبقه إليها آخرون ولكنهم لم يحمِّلوها النتائج التي افتعلها لينين، ولم يكسوا عظامها باللحم الذي كساها به ليقول حواريوه ما أعظم فكر لينين أحسن المنظِّرين، وليرد بعض نقاده بل سارق لفكر الآخرين ومن الجاحدين، إذ أغفل قاصداً إثبات فضل المصادر التي استقى منها مرتكزات بحثه، واستلهم منها مقومات نظريته. ولعله قد أذعن مضطراً للاعتراف بجميل الاقتصادي البريطاني جون اتكنسون هوبسون (١٨٥٨ - ١٩٤٠) الذي سبق أن أشرنا إليه رغم أن اعترافه هذا كان هامشياً، إذ اكتفى بإيماءة سريعة إليه في مقدمة الطبعة الشعبية لمؤلفه «الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية».

وفي الواقع لم يكن هوبسون هو الوحيد الذي استعان رسول الشيوعية بحصيلة فكره، واستفاد منه في طرحه لموضوع الاستعمار. فقد كان هناك كثيرون على رأسهم كارل ماركس الذي قدَّم في الجزء الثاني من مؤلفه «رأس المال» تحليلاً للعوامل التي تحكم تراكم وتركيز رأس المال الذي أطلق عليه وصف «رأس المال الاجتماعي الكلي، Total Social Capital».

وخلاصة فكر ماركس في هذا الصدد أنه في ظل النظام الرأسمالي يكون هناك تراكم مستمر للثروة ولرؤوس الأموال حيث تتمتع الأسواق الداخلية بشهية مفتوحة لاستهلاك السلع المصنّعة مما يؤدي إلى ازدهار الصناعة ومن ثم تراكم الأرباح.

وكان رأي ماركس هذا هو بداية انطلاق نظرية لينين عن تركيز الثروة والأموال، ولكن افترق طريقه فيما بعد عن مسار نظرية ماركس التي لم تتعرض لتكوين رأس المال «المالي» وتصديره، ولم تشر إلى الأسواق والمنافذ الخارجية كمستودع تصب فيه رؤوس الأموال والاستثمارات المالية وتحقق بذلك نسباً من الأرباح تفوق حصيلة المنتوجات والسلع الصناعية. ويحاول الماركسيون إيجاد العذر لماركس لأنه هلك قبل أن يشهد المرحلة الاحتكارية أو الإمبريالية للرأسمالية ولذلك لم يتسن له دراستها.

ويرى النقاد وبحق، أن ماركس قد هزم جوهر نظريته عن حتمية زوال النظام الرأسمالي عندما تكلم عن مقدرة المجتمع الرأسمالي وأسواقه الداخلية على استيعاب السلع المنتجة إذ يعني ذلك أن النظام الرأسمالي قادر على الحياة والبقاء على عكس ما كان يردده بل ويُؤكده بأنه مجتمع يحمل معاول هدمه في الداخل والتي تتمثل في التناقضات الحادة التي تتفاعل وتعمل في داخله.

ولم يكن لينين أول من لمس نقطة الضعف هذه في نظرية ماركس عن تكوين الثروة في المجتمع الرأسمالي فقد سبقه إليها أيضاً فريدريك أنجلز رفيق درب ماركس وحِوارِيُّهُ الأول.

لينين يسطو على أفكار الآخرين:

وليت لينين قد اكتفى بما أصاب من مائدة شيخيه ماركس وأنجلز، فقد عبَّ من موارد آخرين لم يكونوا من تابعي الشيخين ولا من تلاميذهم. وعلى رأس هؤلاء بجانب العالم البريطاني هوبسون الذي سلف ذكره والذي وصفه لينين بأنه سلبي إصلاحي غير ثوري، والذي صدر مؤلفه الشهير عن الاستعمار في ١٩٠٢ أي قبل مؤلف لينين «الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية» بأربعة عشر

عاماً، كان هناك العالم الألماني هلفردنك (١٨٧٧ ـ ١٩٤١) الذي تداولت الأيدي كتابه الشهير «رأس المال» في عام ١٩١٠ أي قبل ست سنوات من صدور كتاب لينين. ولم يكتفِ لينين باقتباس هذا الوصف لرأس المال من المفكر الألماني بل استوحى منه كل أفكاره عن البنوك وسيطرتها على رؤوس الأموال المالية ودورها في تمكين الصناعيين من استغلالها. ولكن كل ذلك لم يشفع لهلفردنك الذي وصفه معجم الأسماء السوفيتي بأنه من قادة الحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني الانتهازيين، ومن زعماء الأممية الثانية الذين باعوا أنفسهم للإمبرياليين، وأصبحوا دعاة التعاون والمصالحة معهم. وكان لينين قد حنق عليه وأضافه لقائمة رفاق كاوتسكي، خصمه اللدود. وقال إن فهمه لرأس المال المالي فهم قاصر محدود، لأنه عالجه على أساس أنه الرأسمال المصرفي المنسيطر في مجال الصناعة، وليس على أساس أنه دمج للرأسمال الاحتكاري الصناعي والمصرفي، ولأنه بنى استنتاجاته على مجرد ملاحظاته عن سيطرة البنوك على الصناعة في ألمانيا في بداية القرن العشرين وحاول تعميم تلك الملاحظات والاستنتاجات على البلاد الأخرى.

وثمة آخرون سطا لينين على أفكارهم ولم يجازهم إحساناً بإحسان، مثل بورفسير هيرمان ليفي الذي قدم بحثاً جيداً عن الاحتكارات والكارتلات والترستات، والاقتصادي الألماني فرتزكستنر الذي كشف عن أوجه الصراع بين التجمعات المالية والماليين غير المنتمين إليها، وكالعالم أوتوجيدلز الذي اضطر لينين للاعتراف بقيمة بحثه عن العلاقات والمصالح المشتركة بين البنوك الألمانية الكبيرة والمؤسسات الصناعية.

وهنـاك مصادر أخـرى زحم بها لينين دراسته عن الاستعمـار ولكن ليس عن طريق تبني أفكارها أو الاستفادة منها إيجابياً، وإنما عن طـريق نقدهـا وتسفيهها بمـا يسبغ على بحثـه صفتي الشمول والإحاطة. ومن أمثال هؤلاء التعساء الذين سلقهم بأسلوبه الساخر وبقلمـه الذي يلسـع كالـزنابيـر، إثنان من العلماء الألمـان الـذين عـاصروه، جيـرهارد سـولزجـافرنتـز (١٨٦٤ ـ ١٩٤٣)، وروبرت ليفمان (١٨٧٢ ـ ١٩١٤).

ولعل القارىء للينين يلحظ أنه يتصيد أخطاء معارضيه حتى ولو كانوا من المغمورين، ويركز على نقاط الضعف في قـلاع خصومـه الفكرية حتى لو كانت حصوناً واهية، ويسلط عليها نيران قلمه حتى لا يبقى منها إلا الرماد، مما يكسب كتاباته الهيبة والروعة، ويضفي عليها الوقار الزائف والرهبة.

تصنيف بحث لينين عن الاستعمار:

وبحث لينين يحتوي على عشرة فصول غير صفحات تصديره، تعرض فيها لعدة مواضيع؛ تناول في الفصول الخمسة الأوائل طرفاً من المسائل المتعلقة بتركيز الإنتاج كمدخل لنشـوء الاحتكارات، وعـالج فيهـا دور البنوك وتـطور مهامهـا ونشوء رأس المـال المالي وتصديره وذلك عن طريق الارتباط العضوي بينها وبين الاتحادات الاحتكارية الصناعية.

وتحـدث في الفصلين الخامس والسـادس عن تقسيم العـالم كمناطق نفوذ للتكتلات المالية ثم عن اقتسام القـوى الكبرى لتلك المناطق. وأشار إلى أن الصراع بين الاحتكارات من أجل الأسواق الخارجية قـد بلغ حداً عنيفـاً. وقال إن المنـافسة الإمبـرياليـة بين الاحتكـارات التي تملك قوى ذاتيـة ضخمة، بجـانب تأييـد دولها

وحمايتها لها، قد تطورت لتصبح صراعاً من أجل مصادر المواد الخام، ومن أجل ساحات استثمار رؤوس الأموال. وخلص إلى أن السياسة الاستعمارية القديمة التي قامت في الماضي على أساس «الاستيلاء الحر» على الأراضي قد ولَّت وحل محلها التملك الاحتكاري الذي يحتم الاقتتال من أجل مراجعة توزيع الأسلاب وإعادة رسم خريطة العالم.

وكرس السابع والثامن لدراسة الاستعمار كمرحلة خاصة من مراحل التطور الرأسمالي وكظاهرة هي بمثابة الإرهاص الذي لا ترقى إليه الشبهة لزوال النظام الرأسمالي. وأردفهما بتاسع نقد فيه النظام الاستعماري وهاجم فيه وبضراوة بعض خصومه وعلى رأسهم العالم الألماني كارل كاوتسكي (١٨٥٤ ـ ١٩٣٨) الذي تصفه الموسوعة السوفيتية بأنه أحد أخطر الانتهازيين الذين ابتليت بهم حركة الطبقة العاملة بعد هجرانه للماركسية.

واختتم بحثه بالفصل العاشر الذي تكلم فيه عن موقع الاستعمار كحدث ومعلم في تاريخ البشرية. وربما كان هذا الفصل الأخير أكثر رصفائه افتراء وَغلُوّاً إذ كرر فيه القول وعلى سبيل اليقين أن بلوغ النظام الرأسمالي لمرتبة الاستعمار، يعني بالضرورة بلوغه لحالة الاحتضار. وبالطبع قد كذبت الأحداث استنتاجات الرجل فها نحن لا زلنا نتعايش مع الأنظمة الرأسمالية بل نشهد عتوها وفتوتها وعنفوانها وقد مضى على النبوءة الكاذبة ما يجاوز السبعين سنة. بل هناك دول نما فيها النظام الرأسمالي واشتد فيها عودهُ بما لم يكن له مثيل عندما قرر لينين بأن النظام الرأسمالي يقف على شفا حفرة القبر. ومن تلك الدول اليابان التي فقدت كل مستعمراتها بعد هزيمتها في عام ١٩٤٥ وبدل أن كان ظن منطق

نظرية لينين أن ذلك يكون نهاية للنظام الرأسمالي وبداية لسطوع شمس الاشتراكية فيها نرى أنها تزداد قوة اقتصادية ومنعة، وتتفوق في مجال الصناعة والتقنية، وبكثير، على الاتحاد السوفييتي الذي يزعم الحواريون أنه دولة اشتراكية قضت على النظام الرأسمالي منذ أكثر من نصف قرن. وهناك مثل ألمانيا الغربية التي استعادت هيبتها وقوتها رغم هزيمتها ورغم سلوكها طريق التطور الرأسمالي بل ورغم فقدها لمستعمراتها وللبلاد التي كانت تابعة لها.

وقائع التاريخ وأحداثه تدحض نظرية لينين:

وبقدر ما عرّت أحداث التاريخ نظرية لينين عن الاستعمار بقدر ما انحازت إلى جانب كاوتسكي حيث صدَّقت ملاحظاته ودعمت استنتاجاته ليبدو على حقيقته الناصعة هامةً سامقة في سماء الفكر السياسي والاقتصادي، وسلاحاً ماضياً يدك قلاع اللينينية ويسقط سقفها، ونوراً ساطعاً يعري زيفها، ويكشف وهن عظمها.

وكان كاوتسكي قد نشر في العامين الأولين لنشوب الحرب العالمية الأولى سلسلة من المقالات في إحدى الصحف الألمانية أشار فيها إلى أنه رغم المخاطر التي ربما صاحبت سعي رأس المال الصناعي لإيجاد منافذ خارج بلاده تستوعب استثماراته، ورغم محاولاته للتوسع بإيجاد أسواق خارجية تشبع طموحه إلا أن ذلك السعي وتلك المحاولات لا ترتبط بالضرورة بمرحلة معينة من مراحل تطور النظام الرأسمالي، ولا تشترط توسعاً استعمارياً حيث أنه يمكن أن تتم عمليات تصدير رؤوس الأموال دون انتهاك لسيادة شعوب أخرى ومن غير أن تقتضي توسعات إقليمية عدوانية. ذلك أن البحث عن منافذ خارجية للاستثمار اتجاه طبيعي يغذيه وينميه الحرص على إيجاد ظروف أفضل لاستغلال الثروة، وتمليه وتدفع

إليه الرغبة في تحقيق أحسن العائد عطاء، وأكثر الأرباح جزاء.

ولم تغب عن ذهن كاوتسكي النزعات الشريرة والاتجاهات العدوانية التي ربما اقترنت بالحرص على تحقيق الأرباح المجزية. ولكنه لم يسرف كلينين ويجعلها حالة ملازمة لهجرة رؤوس الأموال. فقد أشار إلى أن قيام مؤسسات للديموقراطية في البلاد المصدرة للاستثمارات من شأنه أن يكبح جماح الاحتكارات، ويقلل من مضاعفات نزوح الأموال إلى الخارج ويقلل من أثارها السلبية. وإنه بقدر تمسك تلك المؤسسات بالنهج الديموقراطى يكون حجم تلك المخاطر والمضاعفات.

وقد أثبتت تجربة الولايات المتحدة صدق قول كاوتسكي فقد أصدر الكونغرس الأمريكي قوانين حظَّرت قيام الكارتلات والترستات، كما أصدر الرئيس روزفلت في أوائل الثلاثينيات نظامه الجديد الذي سماه «نيو ديل The New Deal» حدَّ بمقتضاه من ممارسات بيوت المال الكبرى الاستغلالية، واستطاع بفضله اجتياز سني شدة الأزمة العالمية المالية الكبرى... وبقدر ما كانت أفكار كاوتسكي بسيطة وجيزة وبليغة، بقدر ما جاءت أفكار لينين معقدة متكلفة وسقيمة.

ولكن بالرغم من وضوح وبساطة نظرية كاوتسكي عن تصدير رؤوس الأموال وأثارها، ورغم مصداقيتها التي برهنتها الظروف التي تلت نهاية الحرب العالمية الأولى وما بعدها فإن الحواريين لا زالوا يرددون مزاعم لينين من أن عمليات تصدير رؤوس الأموال تعني خروج النظام الرأسمالي من مرحلة تطوره الصناعي السلمي إلى مرحلة الاستعمار والاحتضار، وحيث يتم انسحاب بساط السلطة الحقيقية من تحت أقدام الصناعيين ليستقر في ساحة البنوك

وبيوت المال العاتية، وحيث أنه بعد أن كانت المنافسة الحرة هي المعلم الرئيسي لمرحلة التطور السلمي أصبح الأمر بيد الاحتكارات التي لا بدّ أن تتصارع وتتقاتل إلى الدرجة التي يصبح فيها تطور النظام الرأسمالي مستحيلاً، بل ويصبح زواله أمراً مفعولاً، وقيام المجتمع الاشتراكي قدراً محتوماً.

وربما كان لينين ضحية للإحصائيات التي انكب عليها وبنى عليها دراسته. فكانت الأرقام بالنسبة له بمثابة السحاب الثقال يعوق نفاذ البصر، وكالغمام يحجب الرؤية السليمة ـ ولعل خير مثال لذلك أرقام الأرباح الطائلة التي حققتها الاستثمارات الرأسمالية البريطانية فيما وراء البحار والتي وُظف جزء منها في مشاريع تنمية مستعمراتها، فقد بلغ العائد السنوي لتلك الاستثمارات مائة مليون جنيهاً استرلينياً، وكانت قيمة جملة الاستثمارات التي حققت تلك الأرباح في مطلع هذا القرن بليون وسبعمائة مليون جنيهاً استرلينياً. وقد كانت تلك أرقاماً وأرباحاً مذهلة في ذلك الوقت. ولكن ماذا تساوي هذه في عالم الثمانينات حيث تبلغ قيمة الاستثمارات الأمريكية والغربية في بلد واحد كبولندا ما ينيف عن السبعة وعشرين بليون دولاراً أمريكياً أي أكثر من مجموع استثمارات بريطانيا الخارجية بأربعة عشر ضعفاً، ولم يدَّع أحد بأن بولندا قد أصبحت بفعل ذلك مستعمرة للولايات المتحدة ولدول أوروبا الغربية بل على عكس ذلك تماماً يزعم السوفييت وأصدقاؤهم أنها بلد اشتراكي طلّق النظام الرأسمالي طلاقاً بائناً وإلى غير رجعة.

وربما بدت ضحالة نظرية لينين واضحة جلية في عجزها عن الإجابة عن السؤال البسيط الذي ظل يردده معارضوها منذ صدور مؤلف لينين عن الاستعمار. . وهو إنْ كان الاستعمار يمثّل مرحلة

معينة، هي المرحلة الأخيرة من تطور المجتمع الرأسمالي، وأنه ظاهرة جديدة ارتبط وجودها ومنشؤها ببداية عمليات تصدير رأس المال «المالي» فكيف يمكن تفسير التوسعات الاستعمارية واحتلال أراضي الغير والتي كانت من أهم أسباب نشوب الحروب في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أي قبل نشوء ظاهرة تركيز الثروة وتكوين الترستات والكارتلات وغيرها من أجهزة الاحتكارات المالية التي تقف وراء تصدير رؤوس الأموال المالية والاستثمارات والتي لم يكن لها وجود في القرنين المذكورين؟

وثمة سؤال آخر يضاهي الأول في بساطته، بماذا نصف توسعات دولة كالبرتغال في القرن الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر؟ وبم نصف تلك الدولة وهي التي كانت تسيطر على كثير من البلاد في أمريكا الجنوبية وفي آسيا وفي إفريقيا، حيث كان من ضحاياها في هذه الأخيرة أنجولا وموزمبيق وزنجبار التي سقطت في أيديها في مطلع القرن السادس عشر؟ وقبل أن تعرف البشرية نظام الترستات والاحتكارات، وقبل أن تمارس عمليات تصدير رؤوس الأموال المالية التي يزعم لينين أنها جوهر الاستعمار ولبه.

ولم يقف تكذيب وقائع التاريخ الحديث والمعاصر عند جزء من مرتكزات نظرية لينين حول الاستعمار وإنما يكاد يقضي على كل أركانها ويهدمها من أساسها، ومن أمثلة ذلك قوله بأن قواعد النظام الرأسمالي تهتز وتميد في بلاد استعمارية كبريطانيا إذا فقدت هذه مستعمراتها، ذلك لأنه عن طريق استغلال تلك المستعمرات يستطيع البريطانيون أن يحافظوا على مستوى معيشتهم، وتستطيع صناعتهم أن تسد حاجتها من الخامات اللازمة. وبذلك يتسنى

للنظام الرأسمالي أن يحافظ على بقائه فيها. . وها نحن نشهد بقاء النظام الرأسمالي في بريطانيا رغم فقدها لكل مستعمراتها أو جلها. . ثم ماذا عن الدول الغربية التي يرتفع مستوى معيشة شعوبها رغم عدم وجود مستعمرات تابعة لها كبعض دول اسكندينافيا، وكسويسرا، ولماذا كانت تلك البلاد أعلى مستوى معيشة من دول كانت لها مستعمرات كثيرة كفرنسا وبلجيكا.

ومثل آخر يقول لينين إن مرحلة الاستعمار تعني بداية هلاك النظام الرأسمالي واندثاره إذ تتسع قاعدة البروليتاريا في البلاد الاستعمارية وفي مستعمراتها مما يؤدي إلى تشابك أيدي الطبقة العاملة في الإثنين ويؤدي إلى قيام جبهة متحدة بينهما تقضي على النظام الرأسمالي فيهما. وهو أمر لم يحدث بل ربما كان العكس صحيحاً، إذ كثيراً ما انتفع العمال من ظروف استغلال تلك المستعمرات، ومن الحروب الاستعمارية والتدخل الأجنبي العسكري، كما كان حال جمهرة العمال الأمريكان إبان حرب فيتنام، فقد انتفعوا مالياً من عقودات صناعة معدات الحرب. ولم يقاوم تلك الحرب إلا الفنيون والمتقدمون من العمال الذين أطلقوا عليها اسم الحرب القذرة، والذين هم أقرب للمثقفين منهم للبروليتاريا التي عناها لينين. ثم ماذا عن موقف عمال جنوب إفريقيا البيض من رفاقهم السود؟ ولماذا لم نرَ أثراً لمثل الجبهة المتحدة التي تنبأ بها لينين رغم أن سماء جنوب القارة الإفريقية يظلهم جميعاً ورغم أن أرضها تسعهم كلهم.

ونلاحق نظرية لينين لننسفها نسفاً ونذرها قاعاً صفصفاً، ونسأل ماذا عن المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، الذي يبلغ إجمالي القروض التي اعتمدها لهذا العام (١٩٨٤) ١٢ بليون دولار،

وصندوق النقد الدولي، وهيئة التنمية الدولية وهي مؤسسات تسهم فيها رؤوس الأموال من دول متعددة مختلفة الأنظمة والهويّة؟ وماذا عن المؤسسات الإقليمية، وغيرها التخصصية كالصندوق السعودي للتنمية الذي ساهم في تمويل مشاريع التنمية في عشرين دولة، وكالصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق النقد العربي، وصندوق التنمية الإسلامية، وصندوق الأوبك وهي مؤسسات تقدم القروض والمعونات والاستثمارات والتسهيلات الضرورية لتنمية البلاد المتخلفة التي تعوزها المدخرات الأجنبية. . هل نصفها بأنها مؤسسات استعمارية لأنها تصدر رؤوس الأموال والاستثمارات، وهي التي تسعى الدول الفقيرة جاهدة لاهثة لنيل رضاها والاستفادة من معوناتها وقروضها؟

ولعل الأزمة القائمة حول قرار الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض حصتها لهيئة التنمية الدولية بمقدار مائتي وخمسين مليون دولار، تدحض نظرية لينين حول نهم الاستثمارات الرأسمالية لإيجاد منافذ خارجية، وحول الصراع القاتل بين المؤسسات التي تصدرها. إذ أن هذه الهيئة، وهي جهاز منتسب للبنك الدولي، ظلت تقدم المعونات للدول الفقيرة منذ إنشائها في مطلع الستينات بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أسهمت معها اثنتان وثلاثون دولة في ميزانيتها التي تجاوز البليون دولار. ولما كان تخفيض نصيب أمريكا في تلك الميزانية من شأنه أن يؤثر سَلباً على حجم الاستثمارات والمعونات للدول الفقيرة، فقد قامت الضجة التي نشهدها اليوم والتي لم تهدأ بعد، راجية بل وملتمسة من الحكومة الأمريكية أن تلغي قرارها بتخفيض حصتها. ولا تزال تلك الحكومة عند موقفها من عدم اعتماد الأموال المصدرة بمستواها التي كانت عليه قبل صدور قرار التخفيض.

وكما أشارت بعض التقارير والدراسات التي شكلت جزءاً من أعمال المؤتمر الثاني لمؤسسات التمويل الإنمائي العربية الذي انعقد أخيراً بأبو ظبي ، وكما جاء على لسان رئيس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي فإن الصناديق الإقليمية والعربية وهي الصندوق العربي والسعودي وصندوق أبو ظبي والأوبك والحساب القطري والعراقي للتنمية قد قدمت وحدها ومنذ تأسيسها قبل عشر سنوات ما يزيد عن الثمانية عشر مليار دولار إلى مختلف أنحاء العالم. هذا غير ما قدمه الصندوق الكويتي الذي أسس عام ١٩٧٢ . وقد استخدمت تلك الأموال في تمويل شتى المشاريع الصناعية والزراعية وفي تطوير المشاريع المتعلقة بها وغيرها من مرافق الخدمات العامة كالطرق وإمداد الكهرباء والمياه والمجاري والاتصالات السلكية واللاسلكية وخلافها.

ولعلنا لا نجافي الحقيقة إن قلنا أن غالبية الاستثمارات العربية في بلاد العالم الثالث بل وكثير من قروض الغرب إنما هي أقرب للتنازلات منها للعمليات التجارية التي لا تبغي غير الربح المالي المباشر ولا تهدف إلا إلى استنزاف موارد تلك البلاد.

وهكذا نرى أنه ليس كل استثمار خارجي تصحبه توسعات استعمارية عدوانية، بل على العكس تماماً نرى أنه ربما كان ضرورياً لتنمية البلاد المتخلفة، التي كانت ضحية للدعاية السوفيتية، خاصة إبان سني اشتداد الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن، والتي كانت تحذّر من قبول معونات الغرب على أساس أنها تغلف مطامع الأمريكان الاستعمارية ومطامح حلفائهم الرأسماليين الغربيين، مما فوّت على كثير من الشعوب فرص الاستفادة من القروض والاستثمارات الأمريكية في الأعوام التي

تـلـت نهاية الحرب العالمية الأخيرة والتي تزامنت مع فترة نيـل كثير من الشعـوب لاستقلالهـا، وهي فترة كـان حمـاس تلك الشعـوب لتعويض ما فاتها من تنمية وتقنية حماساً عاتياً غالباً.

ونواصل الحديث ونتساءل عن بلاد كدول الخليج والسعوديـة تجوب أموالها واستثماراتها ومعونـاتها مختلف بقـاع المعمورة بمـا فيهـا بلاد أوروبـا الغربيـة بل أمـريكا واليـابان، ولم يقـل أحد أن السعودية تستعمر أمريكـا واليابـان، أو حتى البلاد الفقيـرة كاليمن وبـاكستان، أو التعيسـة كلبنان، أو التي تقف في مفتـرق الطرق، مالياً، كالسودان.

وثمة ملاحـظات ثلاث أخيـرات أولاهما: هـل يعتبر الاتحـاد السوفيتي من مستعمرات الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وفرنسـا وإيـطاليا حيث أن للدول الثـلاث الأوائل استثمـارات تبلغ بـلايين الدولارات وتعمل في روسيا في تشييد خط أنابيب الغاز عبر سيبيريا وحتى في صنـاعة الببسي كـولا؟ وحيث أن للـدولة الـرابعة وهي إيطاليا استثمارات تعمل في صنـاعة عـربات الفيـات بالقـرب من مـوسكو؟ وهـل تعتبر بـلاد غرب أوروبـا كفـرنسـا وإيـطاليـا ودول البنلوكس مستعمرات للولايات المتحدة لأنها قبلت مشروع مارشال الأمريكي بعد نهاية الحرب العالمية الثانيـة والتي تسلمت بموجبـه بلايين الدولارات في شكـل استثمارات وقـروض وإعانـات؟ وهل نعتبر الولايات المتحدة الأمريكية مستعمَـرة (بفتح الميم) حيث أن رؤوس الأموال الأجنبية تحوص في داخلها بـل وتعربـد بأكثـر مما تفعل في بلاد العالم الأخرى؟ وحيث أن مجمـوع الودائـع الأجنبية فيهـا يفـوق ودائعهـا هي خـارج إقليم سيـادتهـا؟ وثـاني تلك المـلاحظات.. مـاذا عن ارتفاع مستـوى معيشة دولتين كـالكويت

والسويد اللتين يتمتع الفرد فيهما بأعلى مستوى في العالم وهما اللتان لم يعرفا بأنهما دولتان استعماريتان. والملاحظة الثالثة التي من شأنها أن تهيل التراب على هامة افتراءات الرجل.. هي أنه في الوقت الذي تضاعفت فيه الاستثمارات الأجنبية ونشط فيه تصدير رؤوس الأموال انحسر التوسع الاستعماري الغربي وضمر. وعلى نقيض ذلك تفتحت شهية الاتحاد السوفييتي لضم أراضي الغير وللتوسع الاستعماري دون أن يسبق ذلك أو يصحبه أو يلحقه تصدير لرأسمال أو استثمار.. وما تجربة أفغانستان خافية غائبة، وما أمرها ببعيد عن الأذهان.

محاولات يائسة لنجدة مصداقية لينين:

وبالطبع فإننا لا نتوقع أن يكون رد الحواريين على تلك التساؤلات رفع راية الاستسلام، شاهدين على أنفسهم بالجهل الذي هم عليه، وبالغفلة عن الحق الذي هو أبعد ما يكون عن ألسنتهم وقلوبهم، ومقرين برهافة نظرية إمامهم وإفلاسها.

وقد حاول بعض المنظّرين المفترين من السوفييت تدارك الأمر بتقييد وصف الاستعمار، وذلك بإضافة ظرف الزمان الحديث له حتى يبدو كظاهرة جدلية يصيبها التبديل والتحويل فكان أن استحدثوا لفظ «الاستعمار الجديد». ولكن فات عليهم أن طبيعة الاستعمار، بمقتضى نظرية لينين، واحدة، وإن اختلفت أساليب المستعمرين وتنوعت ممارساتهم تكيّفاً مع الظروف ورضخوا لمتطلبات العصر. حيث أن أباه، بزعم شيخهم، واحد، وهو الاحتكار الذي هو تعبير عن بلوغ تركيز الإنتاج لدرجاته القصوى، وأداته واحدة وهي البنوك التي تطورت من مجرد مستودعات للأموال والودائع إلى مؤسسات تقدم الاستثمارات وتقرض القروض

وتمنح التسهيلات وتصدر رؤوس الأموال.

ومهما كان من أمر تمسك السوفييت بنظرية لينين درءاً للشبهة ودفعاً لتهمة وصفهم بالمستعمرين، فإن مراجعة سريعة لتاريخ الاتحاد السوفييتي ومواقفه الدولية في أقطار أوروبا الشرقية، وفي بعض بلاد آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، تفضح أهدافه التوسعية، ومطامعه الدولية المسرفة، وتكشف حقيقته كدولة استعمارية موغلة، تكذِّب أفعالها أقوالها.

ولكي لا يتهمنا الرفاق بالتطاول على الحق الذي هم عنه ينكصون، وبالتجني على الصنم الذي هم له عاكفون، نسوق الدليل على ما نقول من التاريخ الحديث والمعاصر.

ونبادر باستعادة قول ماركس وخليفته لينين أنه «ما من أمة حرة تستعبد غيرها» وما من قومية تملك زمام أمورها بنفسها تستغل قومية أخرى.

ونمر سريعاً على حال شعوب الاتحاد السوفييتي ونتكىء قليلاً عند قومياته المتعددة، ونجد أنه رغم الزعم بأنها جميعاً متساوية في الحقوق والواجبات، وأن ذاك حق يكفله الدستور السوفييتي، فإنها تَنوءُ تحت وطأة ثقل قومية واحدة هي السلافية الروسية التي ابتليت هي نفسها بحكم الحزب الشيوعي السوفييتي، ولعل المعاناة، بل التخلف الذي عليه الأقليات المسلمة التي تعيش في المنطقة المعروفة بجزيرة القرم، تثبت حقيقة ما ذهبنا إليه، فهم لا زالوا يعانون من الضغوط الروسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك رغم وعود لينين وكلماته التي ضمنها منشوراً وقعه ستالين في الخامس عشر من ديسمبر ١٩١٧ بوصفه قوميساراً لشؤون القوميات جاء فيه:

«أديانكم وعاداتكم ومعاهدكم العلمية والقومية مصونة عن كل اعتداء. نظموا حياتكم القومية تنظيماً يستند إلى أسس الحرية والاستقلال، وهذا من حقكم الشرعي! واعلموا أننا نحن البلاشفة ندافع عنكم وعن حقوق كافة الشعوب التي تعيش في روسيا كلها. . إننا برفع علمنا هذا إنما نعلن للشعوب المستعبدة في روسيا شعار الحرية والاستقلال. أيها المسلمون نحن ننتظر منكم معاونتكم المادية والأدبية».

ولكن سرعان ما نكص ستالين عن وعده عندما استتب له الأمر، تماماً، كما فعلت من قبل الأمبراطورة كاترين الثانية التي أخلفت وعداً التزمت بمقتضاه بحماية استقلال الشعوب الإسلامية. فقد أصدرت في الثامن من إبريل ١٧٨٣ منشوراً تعلن فيه دون حياء، بل وعزة بالإثم، حنثها بوعدها: «لذلك أراني في حل من تعهداتي الخاصة بالتخلي عن القرم وترك شعوبها حرة مستقلة. وأجد من حقي أن أعود فيما أعطيت وأن أضع يدي على هذا الإقليم».

والغريب في الأمر أن الأساليب التي اتخذتها كاترين كانت هي نفسها التي لجأ لها ستالين، فالحكام كانت غالبيتهم من السلاف. والنفي والإبعاد كانا مصير كل من يشك في ولائه. والإعدام حتماً يُقضى به على كل من يرفع صوته تبرماً بالحال، أو احتجاجاً على ظلم وقع على النفس، أو حيف أصاب الغير. وكما فرضت كاترين توطين بعض الأقليات المناوئة للإسلام في أرضه، كذلك فعل ستالين فقد نفى عشرات الآلاف من المسلمين إلى سيبيريا، واستبدلهم بمهاجرين من قوميات أخرى بلغ عدد دفعة واحدة منها خمسة وثلاثين ألف يهودي. وكان بعض البلاشفة من السلالات

اليهودية يقولون لأبناء جلدتهم «لقد انتقمنا لكم من المسلمين الذين طرد أسلافهم جدودكم من موطنهم بالجزيرة العربية. فها أنتم الآن تعيشون وسطهم في أرض الاتحاد السوفييتي (العظيم؟) مكرمين منعمين». ولعلهم كانوا يشيرون بذلك إلى هزيمة بني النضير وإجلائهم عن المدينة المنوّرة في صدر الإسلام وعلى عهد النبي الكريم صلوات الله عليه وسلامه.

ولعل خير برهان على كذب مزاعم السوفييت حول الحياة الهانئة التي تنعم بها الأقليات في الاتحاد السوفييتي حركات المقاومة السرية ضد النظام الشيوعي التي انتظمت فئات غير قليلة من تلك الأقليات في أوكرانيا وجروزيا وشبه جزيرة القرم مما ساعد على اكتساح جيوش هتلر للأراضي السوفيتية في السنتين الأوليتين للحرب العالمية الأخيرة.

وسيقول السفهاء من الناس ما ولاه عن موسكو، قبلته التي كان عليها، وماذا جد في الأمر؟ إن هي إلا أكاذيب أمريكية وقع في شركها واحتوته حبائلها. وإنه يقول ذلك افتراء وهو يعلم أنه ما من سبيل لأغلبية الناس للتحقق من ادعاءاته الظالمة لبلاد الاشتراكية السوفيتية. ونقول على رسلكم يا هؤلاء، سنقلع عن متابعة أحوال الأقليات في روسيا التي ربما كانت خافية عليكم ومستترة، وسنكتفي بالإشارة إلى مواقف الاتحاد السوفييتي الظاهرة البائنة والتي تشينه ولا تزينه، والتي تكشف حقيقته كدولة استعمارية لا مثيل لها في عالم اليوم.

البَابُ الثَالثُ

الأطماع السوفياتية

ونبدأ بذكر طرف من مواقفه مع الدول التي تجاوره وتحاده كدول البلطيق وبولندا وهنغاريا، ومع الدول التي تدور في فلكه والمحسوبة أنها في محوره كألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا، ونقفي على أثرهما بشعب مسلم كريم فرض السوفييت مشيئتهم عليه، ولكنه ظل يقاوم بطشهم ولا زال، ذلكم هو شعب أفغانستان المجاهد العظيم. ثم نعرج على أخرى كانت صديقة له رغم بعد الشقة الجغرافية بينها وبينه كالصومال والسودان.

ودول البلطيق التي يعنينا أمرها هنا هي ليثوانيا واستونيا ولاتفيا. وقد سارع ستالين بعد أقل من شهر ونصف من بداية غزو ألمانيا الهتلرية لبولندا، وبالتحديد في العاشر من أكتوبر ١٩٣٩ بإبرام اتفاقيات مع الدول الثلاث وضع يده بمقتضاها على بعض المناطق الاستراتيجية في أقاليمها وذلك تحسباً وخشية مباغتة الجيوش النازية، ودرءاً لخطر غزو مفاجيء لأراضي الاتحاد السوفييتي. وقد اضطرت تلك الدول مذعنة للتسليم بمطالب ستالين بعد أن قطع عهداً على أن يكون انتهاكه لسيادتها على أراضيها إجراءً مؤقتاً يزول بزوال خطر الغزو الألماني المرتقب لبلاده.

ولكن بالرغم من أن اتفاقه مع تلك الدول كان قاصراً على مجرد تمكينه من بعض حامياتها العسكرية إلا أنه اغتنم فرصة تصاعد القتال في الجبهة الأوروبية الغربية وانهماك هتلر في معركته من أجل احتلال فرنسا، وأصدر أوامره للقوات السوفيتية باجتياح كل أقاليم الدول البلطيقية الثلاث، والتي تم احتلالها جميعاً في أوائل يونيو ١٩٤٠ أي بعد أقل من تسعة أشهر من توقيع اتفاقياته تلك.

وقد بادر الاتحاد السوفييتي ومن بعده أشياعه بتبرير فعلته التي فعل، بأنه كان مُكرهاً ولا بطل، وأنه سيرد للبلاد المحتلة سيادتها بمجرد انتهاء الحرب. ولكن، وما أثقل لكن هذه على أكتاف ورقاب الذين لا يزالون يثقون في وعود الرفاق، فإن الاتحاد السوفييتي لم يبر بوعده عند فشل الغزو الهتلري للاتحاد السوفييتي وصده عن أوروبا الشرقية ولا عند نهاية الحرب العالمية الثانية بعد أن وقّعت ألمانيا النازية، مرغمة، اتفاقية السلام دون قيد أو شرط. بل استمرت القوات السوفيتية في احتلالها لأراضي تلك البلاد التعيسة ولا تزال حيث أضيفت عنوة وتحكماً واقتداراً إلى بقية جمهوريات الاتحاد السوفيتي المغلوب على أمرها، والتي لم تنل من لدن الحكم الشيوعي رحمة ولا فضلاً، ولم تذق لكأسه طعماً إلا حنظلاً، والتي ستظل جاثية تندب حظها إلا أن يهيىء لها الله من أمرها رشداً.

أما دولة البلطيق الرابعة وهي فنلندا فأمرها عجب... فقد حاول ستالين حملها على توقيع اتفاقية شبيهة بتلك التي أبرمها مع رصيفاتها الثلاث سالفات الذكر، ولكن بعض الشروط التي أمليت على فنلندا كانت أثقل وطأة، وأشد رهقاً، إذ قد طلب منها التنازل

له مؤقتاً عن سيـادتها على خمس من جـزرها التي يحيط بهـا بحر البلطيق. وأصر ستالين على أن يستـأجر منهـا إحدى تلك الجـزر لمدة ثلاثين عاماً لإقامة قاعدة عسكرية بحرية تحمي مدخل خليج فنلندا، كما طالب بإعادة النظر في خريطة الحدود المشتركة بينهما بما ينتقص من سيادة فنلندا على أراضيها.

وبـالرغم من أن الاستجـابـة لتلك المـطالب والتسليم بهـا لا يستقيمـان مع مـوقف فنلندا المعلن بـالتزام الحيـاد التام إلا أنهـا رضخت وأعلنت قبول بعضهـا، ولكنهـا تحفـظت فيمـا يختص بالموافقـة على إيجار الجـزيرة التي طلب الـروس احتلالهـا لفترة طويلة خشية أن يدعيها الروس فيما بعد بالتقادم المكسب للملكية أو بوضع اليد. فما كان من فرعون الكرملين إلا أن يصدر أوامره في الثامن والعشرين من نوفمبر ١٩٣٩ بغزو فنلندا كلها منتهكاً بـذلك سيادة دولة جارة مسالمة مستقلة، ومتجاوزاً لنصوص وأحكام إتفاقية عدم الاعتداء التي كان قد أبرمها هو معها في عام ١٩٣٢.

ولـم تكن فنلنـدا لقمة سـائغة كمـا كان ظنـه وظن العـالـم في البداية، إذ استطاع الشعب الفنلندي وقواته المسلحة بقيادة الزعيم الوطني المارشال مانرهايم أن يصمد لهجوم القوات الروسيـة التي كانت تفوقه عدة وعدداً وعتاداً والتي بلغ عددها مليون جندي، وأن يصـد هجماتهـا المتتاليـة المتـلاحقـة ممـا ادهش النـاس وأكسب الفنلنديين العطف العالمي.

وبداهة أنه لم يكن بإمكان دولة صغيرة كفنلندا أن تستمـر في مقاومتها لدولة كبيـرة كروسيـا أمداً طـويلاً وإلى مـا لا نهايـة، فقد اضطرت في الثالث عشر من مارس ١٩٤٠ للتسليم بشروط الروس التي أصبحت أشـد عبئاً عمـا كانت عليـه عند بـداية الحـرب غير

العادلة وغدت أكثر شططاً.

وقد كانت خسارة روسيا المعنوية أكبر كثيراً من المكاسب التي حققها لها اعتداؤها على أمة مسالمة صغيرة. فقد كشفت تلك الحرب عن ضعف الاتحاد السوفييتي العسكري مما جعل هتلر يعجل بغزو الأراضي السوفيتية ويقول قولته المشهورة «إن الاتحاد السوفييتي في حقيقته إن هو إلا مارد من طين».

كما وصل ونستون تشرشل إلى نفس قناعة هتلر، وقد أشار إلى ذلك في خطاب أذاعه في العشرين من يناير ١٩٤٠ جاء فيه:

«لقد أثبتت فنلندا للعالم أجمع ضعف الجيش الأحمر وهوانه».

أما السوفييت وتابعوهم فقد لزموا الصمت وزعموا أنهم لم يقصدوا بالشعب الفنلندي سوءاً ولكن للضرورة أحكامها، ولذلك لم يحاربوه بالضراوة المطلوبة. ولكن وبعد نهاية الحرب واستسلام ألمانيا تفتحت شهية الرفاق للكلام وللدفاع وباتوا يرددون، وكنا من ضمن العازفين، القول بأن ستالين قد قصد أن يستدرج هتلر لغزو الاتحاد السوفييتي، وذلك بإظهار الجيوش السوفيتية بمظهر الجيوش الضعيفة التي لا تقوى على هزيمة جيش صغير كجيش فنلندا. وذلك بافتعال الهزيمة والتقهقر أمام القوات النازية عند بداية غزوها لروسيا حتى تمتد خطوط مواصلاتها بحيث يتعسر أمر إمدادها باحتياجاتها الضرورية، وحتى تتوغل في أرض الاتحاد السوفييتي الواسعة، ويتيسر، من ثم، الإحاطة بها وقصم ظهرها.

وكعادة الروس لم يكتفوا بإيراد التبريرات التي تُسوِّغ اعتداءهم على دولة جارة صغيرة كفنلندا تربطهم بها اتفاقية عدم اعتداء،

وإنما تجاوزوا أمر الدفاع إلى الهجوم على حكومتها التي رفضت الرضوخ لمطالبهم المسرفة. وزعم مؤرخوهم أن بعض وزراء تلك الحكومة كانوا على صلة بالنازيين، وأن قائد الجيوش الفنلندية المارشال مانرهايم كان متواطئاً مع هتلر.

ويشتط نفر من هؤلاء المؤرخين ويقولون إنه ما كان ينبغي لفنلندا أن تقف ذلك الموقف المعادي للاتحاد السوفييتي الذي كان يعد للمجابهة مع ألمانيا النازية التي كانت هي العدو الرئيسي للبشرية، خاصة وأن الأراضي الفنلندية التي كان يطالب بها السوفييت كانت ضرورية لإنجاح الخطة العسكرية الاستراتيجية التي وضعتها العسكرية الروسية التي كانت تتوقع هجوماً كاسحاً وتعد العدة لصده كخطوة رئيسية في دحر وهزيمة الفاشيين الألمان.

ويدلل المؤرخون السوفييت على حسن نوايا الاتحاد السوفييتي بأنه تعهد بأن يعوِّض الأراضي الفنلندية التي يبتغيها بمثلَي مساحتها من أراضيه هو.

ولعل المؤرخين السوفييت قد تناسوا أن الاتحاد السوفييتي كان قد فاجأ العالم قبل التقدم بمطالبه للحكومة الفنلندية بتوقيع معاهدة عدم الاعتداء مع هتلر وأنه كان قد اقتسم بالفعل بولندا مع الزعيم النازي؛ وأنه ما كان ينبغي لعاقل أن يصدِّق، وقتها، مزاعم السوفييت بأنهم إنما كانوا يعدون لمجابهة مقبلة أو ماثلة مع ألمانيا، وأنه ما كان يمكن لحكومة تحترم سيادتها على أراضيها أن تقتطع جزءاً من تلك الأراضي مهما كان صِغر مساحتها، وتخضعها للسيادة الإقليمية لدولة أخرى كروسيا يدور الجدل حول مصداقية التزامها بتعهداتها الدولية وحول تصرفات زعمائها الذين يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم، والذين يضمرون غير ما يعلنون ويظهرون بمظهر

الدولة الوديعة التي لا تبطن شراً ولا تبتغي إلا خيراً خاصة عندما تلم بها النائبات وتحيط بها الأحداث وتدور بها الدوائر، ولكن سرعان ما يتبدل الحال غير الحال عند انفراج الأزمة أو زوال النقمة أو انقضاء الحاجة فيبدون على حقيقتهم قساة غلاظاً لئاماً. وليس أدل على ذلك من موقفهم من شقيقات فنلندا دول البلطيق الثلاث التي كانوا قد قطعوا لها العهد، وظلوا يرددون الوعد، قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم عندما كان خطر هتلر ماثلاً بأنهم سيجلون عنها بزوال ذلك الخطر. ولكن وما أن هوى نجم الطاغية، وسقطت دولة الرايخ الثالث الباغية، حتى بادر السوفييت بضم تلك الدول إلى حظيرة الاتحاد السوفييتي لتصبح على التوالي جمهوريات لاتفيا واستونيا وليثوانيا السوفيتية الاشتراكية.

والغريب في الأمر أن تلك الدول لم تقاوم الاتحاد السوفيتي كما فعلت فنلندا بل رضخت لمطالبه من أول وهلة. وكان الظن أن ذلك سيشفع لها لدى حكام الكرملين الذين وعدوا بسحب جيوشهم من أراضيها عند نهاية الحرب.. ولكن كان جزاؤها جزاء سنمار.

أما فنلندا التي قاومت الجيش الأحمر وألحقت به الخسائر الفادحة في المعدات والأرواح والتي عادت لِقتاله مرة ثانية بعد الهجوم النازي على الاتحاد السوفيتي واستردت أراضيها المفقودة التي كان السوفييت قد اقتطعوها منها بمقتضى صلح الثالث عشر من مارس ١٩٤٠ سالف الذكر، فقد نجت من قبضة روسيا واحتفظت بسيادتها كدولة مستقلة وحيث لا تزال، وإن كانت قد اضطرت لدفع بعض التعويضات رغم أن الاتحاد السوفيتي كان هو البادىء، والبادىء أظلم.. وما أصدق الحديث المنسوب لكسرى أنوشروان «إحذروا صولة الكريم إذا جاع واللئيم إذا شبع» وما أرذل

القوم عندما تصيبهم التخمة، وتمتلىء منهم البطون، فإنهم لا يكتفون ولا يرتوون.

وبالحق فإنه رغم الخلاف الذي كان مستحكماً بين روسيا الشيوعية وألمانية النازية فإن ثمة أوجه شبه بين الدولتين من حيث هويتهما العدوانية وأطماعهما التوسعية، وإن كان السوفييت أشد تحفظاً وأوسع حيلة، والهتلريون أكثر غروراً وأقل فطنة. وقد عرف الروس كيف يستثمرون كراهية أوروبا لهتلر الذي جاهر بسياسته العدوانية والتي تمثلت في احتلاله للنمسا ولمنطقة السوديت ثم تشيكوسلوفاكيا بأسرها، وفي إفصاحه عن رغبته في مواصلة توسيع رقعة أراضي الرايخ الثالث والتي اشتهرت باسم سياسة الـ (لاندستروم). كما عرف الروس أيضاً كيف يستغلون مأساة اتجاهات هتلر العنصرية التي تجسدت في تنكيله باليهود وفي عدائه المسرف للسامية.

وقد كان لتضحيات السوفييت في الحرب العالمية الثانية والتي بلغ عدد ضحاياهم فيها العشرين مليون نسمة، ولوقفتهم الباسلة في سيباستوبول وصمودهم في وجه جحافل الألمان عند أبواب ستالنجراد، ولمقدرة الدبلوماسية الروسية على كسب الرئيس روزفلت إلى جانبها في مؤتمر يالتا الذي انعقد في أواخر الحرب وبالتحديد في الرابع من فبراير عام ١٩٤٥، أثرها في ارتفاع أسهم الروس في أوروبا وفي كثير من بقاع العالم حتى كاد البعض أن ينسوا لهم موقفهم من فنلندا ودول البلطيق، بل من الناس من غفر لهم فعلتهم التي فعلوا ببولندا عندما غزا هتلر أراضي الاتحاد السوفييتي في الثاني والعشرين من يونيو ١٩٤١، فقد صدقوا المزاعم التي رددها السوفييت ومن خلفهم شيوعيو أوروبا تبريراً

لعقد اتفاقية عدم الاعتداء التي وقعت في موسكو في الثالث والعشرين من أغسطس ١٩٣٩ بين وزيري خارجية كل من الاتحاد السوفييتي وألمانيا، الرفيق مولتوف والهر فون روبنتروب، والتي كان من ضمن بنودها السرية تقسيم بولندا بين الدولتين وذلك بضم جزئها الشرقي للاتحاد السوفيتي والآخر لألمانيا.

ولم تكن الآثار الضارة لتلك الاتفاقية بخافية على أولئك الذين غفروا للروس غدرهم وتواطؤهم على بولندا فقد كان على رأس نتائجها السلبية إضعاف روح مقاومة الشعب البولندي ومقاتليه، فقد اضطرت حامية وارسو للتسليم في الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٣٩: أي بعد أحد عشر يوماً فقط من اختراق الجيش السوفيتي لحدود بولندا، ثم تبعتها بقية فلول الجيش البولندي التي رفعت الراية البيضاء بعد أسبوع واحد من سقوط وارسو وبعد أن أبلت بلاءً حسناً ومحموداً قبل الطعنة الروسية النجلاء الغادرة.

ولم تقف نتائج تواطؤ الروس مع النازيين على استعجال سقوط بولندا والقضاء عليها كدولة موحدة وذات سيادة، وإنما امتد إلى الروس أنفسهم الذين ارتد كيدهم إلى نحرهم جزاءً وفاقاً لغدرهم وتآمرهم، فقد أدى التعجيل بسقوط بولندا إلى تفرغ الجيوش النازية لمهام أخرى منها الاستعداد لغزو روسيا نفسها ومنها تصعيد المعركة في الميدان الغربي وتكثيف الهجوم على فرنسا التي قبلت حكومتها ذليلة جاثية شروط الألمان لوقف القتال ووقعت معهم اتفاقية الهدنة التي بدأ سريانها في الخامس والعشرين من يونيو ١٩٤٠.

كما كان لذلك الاتفاق الثنائي الروسي الألماني أثره أيضاً في توسيع شقة الخلاف الذي كان قائماً أصلاً بين ديموقراطيات الغرب

والاتحاد السوفيتي وفي إضعاف الثقة التي كان يمكن أن تُبنى لها جسور جديدة بين الفريقين كرد فعل للعدوان النازي على بولندا. وكان هتلر هو المستفيد الأول من اتساع الخرق بين أعدائه في غرب أوروبا وشرقها. وقد سارع بعد أن استوثق من اتساع الهوة بين أعدائه، وظن أنه قادر على قصم ظهر الروس، بإصدار الأمر لقواته لغزو الأراضي السوفيتية والتي تمكن من اكتساح قطاع كبير منها في الأيام والأسابيع القليلة الأولى من بداية الهجوم حتى بات يهدد موسكو نفسها. ولم تقوَ التحصينات التي أقامها السوفييت في الجزء الذي احتلوه، غدراً، من شرق بولندا على وقف الزحف الهتلري إذ تهاوت كما تتهاوى قلاع الرمل وتساقطت كأوراق الخريف.

وتوالت الأيام ودارت الدائرة على البغاة الألمان الذين أعلنت هزيمتهم رسمياً في منتصف ليلة الثامن من مايو ١٩٤٥. وكانت القوات الروسية قد اكتسحت بولندا واستطاعت في خلال ثلاثة أسابيع أن تشق طريقها من نهر الفستولا إلى نهر الأودر وبذلك تم تحرير بولندا من قبضة الجيش الألماني. وكان الظن أنها بعد كل الذي قاسته من ويلات الحرب ومآسيها والتي مارستها منذ بدايتها إلى نهايتها، ستسترد وحدة أراضيها وسيادتها كاملة وتنعم بحياة هادئة هانية لم تنعم بمثلها طيلة القرون الثلاثة الأخيرة، اللهم إلا الفترة القصيرة بين تأسيس دولتها المستقلة في نهاية الحرب العالمية الأولى وبين تقسيمها بين الغزاة الألمان والروس في سبتمبر ١٩٣٩ عند نشوب الحرب العالمية الثانية.

ستالين يغرِّر بالحلفاء:

وقد كان لذلك الظن ما يبرره، فقد كانت العقبة الكؤود أمام نهوض بولندا من كبوتها التي دامت ما يقارب ستة أعوام، هي مدة

الحرب، إختلاف الحلفاء الغربيين مع السوفييت حـول مستقبلها. وقد حسم ستالين الموقف بأن وافق على إجراء انتخابات عامة حرة تقرر فيها مصيرها.

وقد أشار إلى ذلك ونستون تشـرشل في التقـرير الـذي قدمـه لمجلس وزرائه بلندن في التاسع عشر من فبراير ١٩٤٥، أي بعد أسبوع من نهاية مؤتمر يالتا الذي جمعه والـرئيس روزفلت والرفيق ستالين، إذ ذكر أن ستالين قال في بداية مناقشة المسألة البولندية أن «بـلاده قد ارتكبت ثمـة خطايـا ـ وليست مجـرد أخـطاء ـ في حق بولندا. منها اشتراكها في تقسيمها مع الألمان وأنها بذلـك تتحمل تبعة طرف من المآسي التي ألمت بها. وإنه ليس من نوايا الاتحاد السوفيتي المضيّ في مثل تلك السياسة الضارة».

ولكن الأحداث المتلاحقة أثبتت أن حاكم روسيا لم يكن يعني ما يقول على إطلاقه، فقد كان للفظ «انتخابات عامة حـرة» معنى ضيق واحد عنده وهو انفراد الشيوعيين البولنديين ومن يتبع هواهم بالسلطة في بولندا. ولعل الرجل لم ينس أن بولندا أو على الأقـل قطاعاً هاماً منها كانت ضمن ممتلكات قياصرة روسيا الـذين ورث البلاشفة عنهم حكم الأمبراطورية الروسية.

ولا يحسبنَّ أحد أننا نظلم البولشفيـك بمقولتنـا هذه، إذ سبق للروس والألمان أن اقتسموا بولندا ثلاث مرات كان أولها في عـام ١٧٧٢ عندما كان يشار إلى ألمانيا بدولة بروسيا.

ستالين يعيد أمجاد القياصرة:

ومـمـا يدل على إصـرار ستالين على استعـادة أمجاد قيـاصـرة روسيا وأباطرتها من أمثال بطرس الأكبر وكاترينا العظمى، إخلالـه

بالتزامه لدول البلطيق الثلاث استونيا ولثوانيا ولاتفيا بردٍّ سيادتها لها عند نهاية الحرب، فقد كانت تلك البلاد لمدة طويلة ومنذ القرن الثامن عشر جزءاً من حدود روسيا القيصرية ولم تنفك من قبضتها إلا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨.

ولعل لسان حال الرجل كان عند إخضاعه بولندا وجاراتها لسلطته: «بضاعتنا ردت إلينا»، تماماً كما كان منطق هتلر عند احتلاله للنمسا ولمنطقة السوديت ولغرب بولندا.

وأجريت الانتخابات العامة في بولندا في أوائل عام ١٩٤٧ بعد أن ظلت البلاد تخضع لنفوذ الجيش الأحمر منذ جلاء القوات الألمانية عنها قبل ذلك بسنتين. وكانت النتيجة الطبيعية لذلك النفوذ أن سيطر الشيوعيون وحلفاؤهم من الاشتراكين على الحكومة التي أطلقوا عليها وصف الديموقراطية الشعبية وأصبح فلادسلاف جوملكا، زعيم الحزب الشيوعي، الحاكم المطلق للبلد التعيس.

ولكن بعد أقل من سنتين وبالتحديد في سبتمبر ١٩٤٨ أظهر ستالين امتعاضه من بعض تصرفات جوملكا، وكان ذلك كافياً لأن يُنحَّى الرجل وتذهب ريحه. وقد حل محله بوسلاف بيروت، الذي كان أكثر طاعة لحاكم الكرملين، والذي قام بعد ثلاثة أشهر من توليه السلطة بدمج الحزبين الشيوعي والاشتراكي في حزب جديد سموه حزب العمال البولندي الموحد (Pzpr).

وقد تأزم الحال في بولندا على عهد بيروت وزمرته نتيجة سطوة الروس وعجرفتهم واستبداد كلاب صيدهم المحليين ونتيجة لارتفاع تكاليف المعيشة ارتفاعاً لم تشهد له البلاد مثيلاً مما أدى في منتصف عام ١٩٥٦ إلى اضطرابات دامية عرفت بأحداث بوزان كان نتيجتها تنحية الحكومة، وإعادة جوملكا للسلطة مرة أخرى بعد

أن ظل رهيناً للاعتقال مدة تقارب العقد من الزمان. وقد تميز عهد جوملكا الأخير بشيء من مظاهر الاستقلال الذاتي عن نفوذ موسكو المباشر. ولكن استتباب الحال لم يدم إذ قام العمال في بعض مدن البلطيق بثورة دامية أخرى عام ١٩٧٠ . وكان أن قرر الروس قمعها. ولمَّا لم تنجح إجراءات القمع أصدروا تعليماتهم بإقصاء جوملكا عن السلطة للمرة الثانية ونصبوا ادورد قيريك سكرتيراً أولاً للحزب المتحد.

ولم يكن مصير هذا بأفضل من سلفه فقد أطاح به الروس أيضاً أثر هبة العمال البولنديين وانتفاضة الشعب بقيادة نقابة التضامن - سولدارتي - التي تزعمها عامل كهربائي مغمور يدعى ليش فاليسًا؛ وكان الروس قد أوعزوا إلى أعوانهم من كبار قادة الجيش البولندي بالتدخل. وبالفعل استولى وزير الدفاع الجنرال جاروزيلسكي على السلطة في الثالث عشر من ديسمبر ١٩٨١ ونصب نفسه رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع وأميناً عاماً للحزب الشيوعي، وقد سارع بإعلان حالة الحرب والطوارىء بعد أن استوثق أن جذوة العداء للروس تضطرم لهيباً، وبغضهم للشيوعية يزداد سعيراً. وفرض حظر التجول في وارسو وبعض المدن، وقطع كل وسائل الاتصال الهاتفي والسلكي واللاسلكي، وأغلق المطارات، ومنع السفر داخل البلاد وخارجها، واقتحم دور العبادات من بيع وكنائس بحثاً عن القادة المناوئين، وزج بالآلاف في معسكرات الاعتقال والسجون، وجعل دباباته تجوب الشوارع تبث الرعب وتثير الفزع، وطائراته العمودية والحوامة تحلق في الأجواء تحسباً للمفاجآت ورصداً لما يكون قد خفي.

ولم يشف كل ذلك غليل الروس فقد أمروا عميلهم، الذي لم

يكن ليعصي لهم أمراً، بتعطيل جلسات البرلمان بعد أن امتدت يد المقاومة إلى داخله حيث كان ظنهم أنه منطقة مقفولة للحزب الشيوعي الذي طغى وبغى. بل تجاوزوا الأمر إلى الإشارة بتجميد الحزب نفسه بعد ما ثبت أن ثلث عضويته قد هجرته وانتظمت في صفوف نقابة التضامن، وأن ما تبقى من الأعضاء، إن هم إلا رجع صدى لقادة الحزب القدامى، الذين تحجرت قلوبهم وتحنطت عقولهم وأصبحوا كالمومياء، لا يختلفون عنها إلا من حيث القدرة على النطق وترديد الشعارات البالية الجوفاء.

وهكذا تجيء أحداث بولندا لتهتك ستر الروس، وتكشف عورتهم، وتفضح أمرهم كاستعماريين مسرفين، ولتبين زيف نظرية لينين، التي حاول الضالون المضلون ومن اتَّبعهم من الحواريين والغاوين أن يستغلوها لإخفاء حقيقتهم العدوانية عن أعين الناظرين، وليبدوا أمام المستضعفين بأنهم نصراء الحق ودعاته المخلصون.

ولم تكن بولندا هي البلد الوحيد التي ابتليت بالروس، وفجعت في تطلعها لمعيشة أكثر هناءً ودعة ورغداً، فقد كانت هناك بلغاريا وهنقاريا ورومانيا ويوغسلافيا وألبانيا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا، التي صدَّقت شعوبها وعود السوفييت ومزاعمهم بأن الحياة تحت ظلال الشيوعية الوارفة ستكون كلها أمناً ويسراً، بعد أن كانت معيشتهم تحت الأنظمة التي سبقتها كلها ضنكاً وعسراً... وما درت تلك الشعوب التعيسة أن رفاق الكرملين كانوا وما برحوا أحلى الناس لساناً، ولكن أقساهم قلباً. وأكرمهم قولاً، ولكنهم أقلهم للخير فعلاً. وما وعودهم إلا كذب، وما مواعيدهم إلا أباطيل، اتخذت لها من مواعيد عرقوب مثلاً..

وكانت تلك الشعوب جميعها قد أخضعت لنفوذ الاتحاد السوفيتي ووضعت تحت مظلته بعد هزيمة ألمانيا النازية ومحورها. وقد سارع الرفاق بتشكيل حكومات تأتمر بأوامر سادة الكرملين وتدور في فلكهم. وزعموا، كدأبهم، أن السلطة الجديدة إنما هي تعبير عن مصالح الجبهة الشعبية المتحدة العريضة، رغم أنها لم تكن تمثل في واقع الأمر إلا الشيوعيين وقلة من فئات اليسار التي لم يكن لها وزن يُقدَّر ولا ثقل يُعتبر.

السوفييت ينهبون خيرات أوروبا الشرقية:

وقد استغل الروس موارد تلك البلاد ومدخراتها ومرافقها الصناعية والزراعية استغلالاً بشعاً. ولم يشفع لها أنها كلها ذاقت ويلات الحرب وعانت من دمارها ورزاياها ربما بأكثر من روسيا نفسها، كبولندا التي كانت أكثر بلادالعالم ابتلاءً بالحرب. فبجانب الدمار التام الذي أصاب بعض مدنها وقراها كان ابتلاؤها بنقص الأنفس والثمرات أكبر نسبياً من ابتلاء الاتحاد السوفييتي، حيث أنها فقدت ستة ملايين من سكانها الذين كان تعدادهم لا يزيد عن العشرين مليوناً إلا قليلاً.

وقد اسهمت الخيرات التي نهبها السوفييت من تلك البلاد، والأموال العينية المنقولة والمسلوبة في إعادة بناء روسيا، وفي بث الروح في خططها الاقتصادية الخمس التي أعلن ستالين عن بداية تطبيقها في أوائل عام ١٩٤٦، وفي تعويض جزء من خسائر الحرب، حيث لم يكتفِ الروس بالاستيلاء على احتياجات صناعاتهم من المواد الخام والمعادن وتصديرها إلى مختلف جمهورياتهم السوفيتية، وإنما قاموا بفك كثير من المصانع والمعامل وأعادوا تشييدها في عدد من مدنهم كاستالنجراد

ولينجراد، وفرضوا الهجرة إلى داخل الاتحاد السوفيتي على قطاعات كبيرة من القوى العاملة في دول البلطيق والبلقان لاستغلالها في مختلف الأعمال الإنشائية وفي استصلاح أراضي سيبيريا الشاسعة، ولاستخراج المعادن والفحم. هذا بجانب التعويضات التي قررت بمقتضى معاهدات الصلح واقتطعت من الدول التي هزمت في الحرب أو أسهمت في المجهود الحربي لدول المحور.

وتشير الإحصائيات، التي لا سبيل للطعن في صحتها إلى أن ما قبضه الروس من التعويضات التي فرضت على بلاد وسط أوروبا وشرقها كانت تمثل في الفترة من أول عام ١٩٤٥ إلى نهاية أكتوبر من عام ١٩٥٦ عشرة بالمائة من جملة موارد الدولة السوفيتية.

ولما أحس السوفييت ببداية تذمر شعوب تلك البلاد، التي كانت تنزف دماً وتتضور جوعاً، واستنكارهم للنهب الاستعماري السوفييتي المتواصل والمستمر لجأوا إلى أساليب الغش والتدليس، ومنها تأسيس شركات أسهم مشتركة بينهم وبين دول أوروبا الشرقية كانت لهم فيها اليد الطولى الغالبة، والنصيب الأوفى. ومنها أيضاً إقامة سوق مشتركة فرضوا عضويتها على البلاد التابعة.

ولكن تلك الأساليب رغم تعددها وتنوعها ومكرها لم تثمر في امتصاص غضب الجماهير ولم تفلح في وقف التذمر الذي بدأ ينمو ويكبر إلى أن وصل درجة الانتفاضة الشعبية في ألمانيا الشرقية في عام ١٩٥٣ والتي قمعتها القوات الروسية المحتلة بالقوة وبكثير من القسوة والبطش.

وتلت أحداث ألمانيا ثورة الشعب في هنغاريا في عام ١٩٥٦ حيث قاد الطلبة والعمال مظاهرات صاخبة في شوارع بودابيست

احتجاجاً على تجاوزات الروس وسيطرتهم الفعلية المطلقة على مقدرات البلاد. فما كان من قادة الكرملين إلا أن يزجوا بالجيش الأحمر في معركة غير متكافئة مع الشعب المجرى الأعزل اشتركت فيها دباباتهم ومجنزراتهم وأسلحتهم الثقيلة. وكانت النتيجة سقوط آلاف الموتى والجرحى الذين كان من بينهم أعداد كبيرة من أعضاء الحزب الشيوعي الهنغاري وشبابه الذين استثارهم عنف الروس وقسوتهم، واستفزتهم عنجهيتهم ولؤمهم. وقد بلغت رعونة السوفييت حداً جعل أغلبية الوزراء وعلى رأسهم الرفيق أمري ناجي، الذي كان هو بجانب رئاسته للوزارة قائد الحزب الشيوعي، إلى التضامن مع الشعب ضد الروس الغزاة المحتلين. وقد اضطر الرجل بعد قمع الثورة إلى الالتجاء إلى إحدى السفارات الغربية في عاصمة بلاده والاحتماء بالحصانة الدبلوماسية التي تمنحها قواعد العرف والقانون الدوليان للبعثات الدبلوماسية الأجنبية. ولكن ذلك لم يسعفه إذ استطاع الروس بالحيلة والغدر القبض عليه ثم إعدامه.

وكانت العقلية المخططة والمشرفة على قمع ثورة الشعب المجري سفير الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت، الرفيق أندروبوف والذي كوفىء بإسناد منصب رئاسة قلم المخابرات السوفيتية إليه ثم تصعيده إلى أعلى مراتب السلطة في الدولة السوفيتية وحزبها.

وقد كان لأحداث هنغاريا أثرها السلبي على سمعة السوفييت، فقد فضحت حقيقتهم كدولة استعمارية معتدية غاشمة. وكشفت زيف الغطاء الإنساني والرفاقي الذي ظل يتدثر به البلاشفة وخلفاؤهم من بعدهم.

ولم يقف الأثر السلبي عند دول العالم الغربي وحدها وإنما

امتد إلى أحزابها الشيوعية خاصة الحزب الشيوعي الإيطالي، أكبر الأحزاب الشيوعية الأوروبية والذي استهجن رئيسه الرفيق تولياتي، ولكن بصوت خافت، التدخل المسلح الروسي والطريقة التي أطيحت بها الحكومة الشرعية واستبدالها بأخرى بقيادة الرفيق يانوس كادار والذي عرف بولائه المطلق للروس وبصداقته للسفير السوفيتي في بودابست.

ولم يكن التدخل الروسي المسلح في المجر هو نهاية المطاف للاعتداءات السوفيتية على سيادة دول يفترض أنها صديقة للاتحاد السوفيتي بل رفيقة دربه، إذ كرر القوم تجربة بودابست مع براغ ولكن بتدبير إجرامي أحكم، وبتخطيط شيطاني أقدر. فقد استيقظت العاصمة التشيكية في فجر الحادي والعشرين من أغسطس ١٩٦٨ على أصوات أزيز طائرات روسية عسكرية ضخمة ألقت بحملها الثقيل من فرق القوات المسلحة السوفيتية بعدتها وعتادها على أطراف العاصمة الجميلة الآمنة ووسطها، والتي سارعت عند هبوطها بسد منافذ المدينة ومداخلها وباحتلال مرافقها العامة الرئيسية وشوارعها الكبرى.

وبمجرد أن تم الاستيلاء على براغ طلب الكرملين الإطاحة بالحكومة الشرعية القائمة في البلاد والتي كان يرأسها الرفيق دوبشيك، والذي كان قد توجّه لموسكو تلبية لدعوة عاجلة تلقاها هو وبعض كبار وزرائه ومستشاريه للتشاور الرفاقي (؟!) مع القادة السوفييت، حيث كان الرجل قد بدأ في إجراء بعض الإصلاحات الضرورية في أجهزة الحزب والدولة بناءً على توصيات مؤتمر الحزب الشيوعي التشيكي الذي بوأه منصب أمينه العام، والتي يظهر أنها لم تنل رضا العقول المتحجرة والبيروقراطية الرابضة في

داخل غرف الكرملين.

وقد تبين مؤخراً وبعد احتلال براغ أنه قد ألقى القبض على الرفيق دوبشيك ومعاونيه بعد فترة قليلة من وصولهم إلى موسكو. ولم يطلق سراحه وأعوانه إلا بعد الإطاحة بحكومته واستبدالها بأخرى أكثر طاعة وأشد ولاء لخلفاء ستالين الذين اتضح أنهم أكثر الجماعات البشرية خبرة في اغتيال سيادة الدول بليل، وأقدرهم على تحطيم كبرياء الشعوب التي يظهرون لها الود ويحملون لها الغل والحقد، ويدبرون لها الكيد.

وزيادة في أيلام جرح دوبشيك وازدراء له ونكاية به فإن الروس لم يكتفوا بإزاحته من كل المناصب القيادية في الدولة والحزب، وإنما أوعزوا بإخراجه من براغ ليعمل في إحدى قرى سلوفاكيا مشرفاً مغموراً، يحافظ على أشجارها، ويراقب حركة التعامل في أخشاب الغابات المحيطة بها.

ولم يكتفِ الرفاق الغزاة بذلك بل طلبوا من قادة الحزب الشيوعي التشيكي التوقيع على وثيقة تثبت موافقتهم على «الغزو الرفاقي» لبلادهم. ومن لم يفعل كان جزاؤه الفصل من الحزب، أو التنحية عن المنصب المرموق في أجهزة الدولة. وكان على رأس هؤلاء الذين فصلوا من الإثنين معاً، الرفيق فرانتشيك كريغ الذي كان من أبرز أعضاء اللجنة المركزية بل أحد القلائل الذين بقوا على قيد الحياة من مؤسسي الحزب.

والغريب في الأمر أنه لم ترتفع أية أصوات يؤبه بها من داخل الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية تندد بعملية غزو أراضي دولة شقيقة. وحتى الصيحات الخافتة التي أطلقتها الحناجر الكليلة المقهورة كبتتها أجهزة الدعاية السوفيتية، التي فرضت تعتيماً كاملاً

على الأخبار، ومنعت تداول الصحف الأجنبية ومنها صحف شيوعية، وحظرت دخولها إلى بلاد الديموقراطية الجديدة، وهو الوصف الذي أطلقه السوفييت زوزاً وافتراءً على البلاد التي ابتليت بهم بعد الحرب العالمية الثانية. وكان من أبرز تلك الصحف التي حرم اقتناؤها مجلة «لاليتر فرانسيز» التي كان يحررها ويشرف عليها لويس أراغون الكاتب والشاعر الشيوعي الفرنسي الشهير.

وقد بلغت الوقاحة ببعض القادة السوفييت حدًّاً جعلهم يسفرون في عدائهم لكبار الأدباء والعلماء الشيوعيين الغربيين الذين نددوا بالهجمة الروسية المسلحة الضارية على بلد ينفرد الشيوعيون بحكمه مثل تشيكوسلوفاكيا، ويصفونهم بالردة وينعتونهم بأقبح الصفات. وكان على رأس هؤلاء الذين صب عليهم السوفييت وكلاب صيدهم جام غضبهم الفيلسوف الفرنسي الكبير روجيه جارودي الذي كان يعتبر وبحق أبرز مثقفي الحزب الشيوعي الفرنسي، بل أعظم الماركسيين المعاصرين، وذلك لأنه تجرأ وألف كتاباً سماه «الحقيقة» استهجن فيه مسلك السوفييت وأدان فيه اعتداءهم على قطر مستقل ذي سيادة.

ولم تكن تشيكوسلوفاكيا هي آخر قائمة الطعام الشهي في المائدة الروسية فقد امتدت أيدي الرفاق الآثمة، إلى أفغانستان الآمنة حيث اجتاحتها القوات السوفيتية دون إرهاص أو إنذار، في الرابع والعشرين من ديسمبر ١٩٧٨وحيث لا تزال.

ولن تكون أفغانستان آخر العنقود في أطماع الروس الذين يظهر أنهم استمرأوا الحال وأصابهم الدوار وغرهم بالله الغرور.

ولن يصعب على السوفييت إيجاد المسوغات التي يبررون بها اعتداءاتهم الفائتة والمقبلة على سيادة الدول التي يقبِّلونها القبلة

القاتلة، فهم أهل مكر وأرباب سوابق وأصحاب حيلة. وهم لا يكتفون بتصديق البعض لمقولاتهم الكاذبة، والاقتناع بحججهم الواهية التي يسوقونها عقب كل جريمة جائرة يقترفونها في حق الأمم الآمنة المسالمة، وإنما يطمعون في أن يحمدوا على ما يفعلون من شر، وما يرتكبون من آثام. ولقد جرَّأهم على ذلك أشياعهم الذين يعرفون الحقيقة ولكنهم يرفضونها لأنها تخالف ما يعتقدون من أن للاتحاد السوفييتي رسالة، هي فوق الرسالات، لا ينكرها إلا الجاحدون، ولا يتجاهلها إلا الحاقدون. وأن كل أمرٍ صعبٍ في سبيل نُصرتها يهون، مهما ترمدت العيون وتقرحت الجفونُ. وكل فعل من أجل عزتها، مهما كان شائناً، مصون. ويجهرون بالقول الكاذب المأفون إن الذين ورثوا الكتاب من بعد لينين لا يخطئون، فهم من كل خطأ معصومون، ومن كل عيب مبرأون.. ولذلك فهم في فلكهم يسبحون..

ومن قبلُ تذرَّعَ القوم بدواعي الأمن، واستظلوا بمظلة متطلبات حماية البلاد بل وبضرورات الحفاظ على مكاسب الشعوب التي داسوا على كرامتها وانتهكوا سيادتها. فقد قالوا ذلك عندما اقتسموا أرض بولندا، وعندما عبروا حدود فنلندا، وعندما اكتسحوا أراضي دول البلطيق ووسط أوروبا. ولم تعزهم الحجة لتبرير بقائهم في تلك البلاد، واستقطاع أجزاء منها، وضمها إلى جمهوريات الاتحاد السوفييتي بعد نهاية الحرب. وقالوا إن رسالتهم في تلك البلاد لن تتم إلا بتطهيرها من رجس الدكتاتورية، وتزكيتها من دنس الطغيان. فقد عابوا على فنلندا أنها أنجبت قائداً فذاً مثل المارشال مانرهايم الذي هب للدفاع عن ثرى بلاده وأذاقهم مرارة الهزيمة والهوان. وعابوا على بولندا أنها رضخت لحكم بلسودسكي ردحاً

من الزمان، امتد من عام ١٩٢٦، حيث نصب نفسه حاكماً مطلقاً، وإلى حين وفاته عام ١٩٣٥، وأنها ظلت تحن إلى عهده وعهد خلفائه الضباط الشبان الذين عرفوا «بفرقة العقداء والكولونيلات».

وقلَّبوا صفحات تاريخ هنغاريا القديم والحديث وأخذوا عليها أنها كانت قد ارتضت من قبل حكم الأميرال هورتي الذي استحوذ على الحكم بعد أن كان قد أؤتمن وصياً على العرش، وأن جيوشها قد حاربت جنباً إلى جنب مع قوات هتلر التي اجتاحت أراضيهم أثناء الحرب، وأن رئيس وزرائها، إبَّانَ أحداث بودابست، الرفيق أمري ناجي قد ارتد وأصبح عميلاً للغرب. وزعموا تبريراً لقمعهم المسلح لثورة العمال في برلين أن ألمانيا الشرقية، التي كانوا قد أطلقوا عليها اسم ألمانيا الديموقراطية، تمييزاً لها عن شقيقتها الغربية، لم تكن في عام ١٩٥٣ قد تخلصت من رواسب النازية، ومخلفات العنصرية الآرية، ومن بقايا شرور التمييز ضد مختلف الفئات العرقية. ونبشوا طرفاً من تاريخ تشيكوسلوفاكيا وقالوا إنها لم تنزع عنها رداء الليبرالية التي خلعها عليها مؤسسها مازاريك الكبير في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وخليفته إدوارد بنش، ووزير خارجيته مازاريك الصغير الذي استهجن مسلك السوفييت في بلاده فاغتالوه في عام ١٩٤٨ بعد أن زعموا أنه انتحر. وأن دوبشيك ورفاقه ما هم إلا امتداد لليبراليين البرجوازيين الثلاثة.

ولم يكن الدمع ليعصى على تماسيح البشر، رثاءً لحال أفغانستان التي ابتلعوها بلا حياء ولا خجل، فقد زعموا أنهم إنما لبوا نداء ابنها البار، بابراك كارمال، الذي استنجد بهم لإنقاذها من براثن الاستعمار، الذي أوشك، بزعمهم، أن يطبق عليها تواطؤاً مع الرفيق حفيظ الله الذي قالوا فيه إنه قد خان، والذي تبيَّن لهم

مؤخراً أنه كان عميلاً مستتراً للأمريكان.

وبالطبع فإن العيوب التي أسندوها لمختلف الزعماء، والتهم التي ألصقوها بسائر الشعوب والبلدان التي وضعوها تحت المطرقة والسندان، إن هي إلا تبرير للعدوان، وإن هي إلا لغو وهذيان، لا تقنع إنساً ولا «جان»، ببراءة الدب الروسي الذي أعاد قصة الذئب الذي كان يدَّعي البراءة وهو يتصيد الحملان..

ولعله من نافلة القول أن حملة السوفييت ضد المارشال مانرهايم كان مبعثها وقفته الصامدة في وجه أطماعهم، وهزيمته لهم في بداية الحرب العالمية الثانية. وأن كراهيتهم للجنرال بلسودسكي «ولفرقة العقداء» من بعده مصدرها رفض هؤلاء الحازم لإعادة تسليم الأراضي البولندية التي كانت قد ردَّتها اتفاقية برست لتفوسك، المبرمة بين البولشفيك والألمان في عام ١٩١٨، إلى وطنها الأصلي بولندا. وأن مرجع حملتهم الضارية على الأميرال هورتي أنه تسبب في إسقاط الحكومة الشيوعية التي رفعت شعار دكتاتورية البروليتاريا في هنغاريا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، والتي تزعمها الرفيق بلاكون الطاغية. وأن بغضهم لرفاقهم الشيوعيين الذين كانوا قد دفعوا بهم من قبل للسلطة ـ الرفيق جوملكا الذي أطاحوا به مرتين، والرفيق أمري ناجي الذي لم يكتفوا بإسقاط حكومته فحسب وإنما أعدموه ورفاقه الأقربين، وحقدهم على الرفيق الأسكندر دوبشيك وبقية الرفاق التشيك، وإيعازهم بتنحية الرفيق قيريك، واغتيالهم للرفيق حفيظ الله ومن قبله الرفيق نور الدين ـ كان بسبب تحفظ هؤلاء الرفاق على بعض توجيهات موسكو والتي كان من شأن تنفيذها بحذافيرها أن تزيدهم عن شعوبهم عزلة على عزلة، أو تدفع بالنظام كله إلى حافة

الهاوية. ولكن الكرملين لم يكن ليقبل من الرفاق الذين فرضهم فرضاً، والذين بوأهم مراكز السلطة، أن تشذ خطاهم عن خطاه، أو أن يحيدوا، ولو قيد أنملة، عن الاتجاه الذي يشير إليه أو يتبناه.

ولم يكن اختيار الروس لخلفاء الرفاق الذين أطاحوا بهم إلا عن موعدة وعدها هؤلاء بأن لا يردّوا إلى أولياء نغمتهم طلباً، ولا يعصون لهم أمراً. ولذلك ظل الرفيق يانوس كادار يحكم هنغاريا منذ أن استنجد بالسوفييت وبإيعاز منهم ضد حكومة أمري ناجي التي كان هو أحد وزرائها، وكذلك الرفيق هوسك الذي خلف دوبشيك في قيادة الحزب التشيكي وفي زعامة الدولة مكافأة له على موافقته على غزو القوات الروسية وقوات حلف وارسو لبراغ، وكذلك الحال مع الجنرال جارولسكي الذي أجهض حركة نقابة التضامن بعد أن أعلن الأحكام العرفية في بولندا.. ولم ينس الروس فضل الرفيق كارمال، الذي يسَّر لهم غزو بلاده، تحت ستار تلبية ندائه بإنقاذ شعبه من حكم ظهيرهِ حفيظ الله وشلته وأعوانه.

غزو أفغانستان ليس نهاية المطاف:

وكما كتبنا من قبل فإن الاعتداء الشائن على أرض خراسان يكشف حال السوفييت ويزيل الغطاء الماكر عن أفكهم أكثر من اعتداءاتهم السابقة على بلاد البلطيق ووسط أوروبا والبلقان.

فقد أبرموا في عام ١٩٣١ اتفاقية صداقة وعدم اعتداء مع النظام الملكي في كابول وجددوها في عام ١٩٥٥. وقد التزم ملكها محمد ظاهر شاه بتنفيذ تلك الاتفاقية بحذافيرها. وتمسك بأواصر صداقته لموسكو، ولم يدع فرصة تمر دون أن يشيد بحسن علاقاته معها وباعتزازه بها. ولكن ذلك لم يمنع أن يتواطأ الروس مع الأمير داؤود أحد أقارب الملك ليطيح بالعرش عام ١٩٧٣، وليعلن النظام

الجمهوري، ولينصب نفسه رئيساً للبلاد. وبالرغم من أن هـذا قد بـادر، بدوره، بـإظهار وده للروس وحـرصـه على تـدعيم أواصـر الصداقة معهم إلا أن ذلك لم يمنع من انقضاض الشيوعيين بقيادة الـرفيق نور على الحكم والانفـراد بـه وذلـك بـإيعـاز من الـروس وبمباركة تـامة منهم. ولـم يكتفِ بـذلك بـل دبروا، بليـل، اغتيال الرفيق نور نفسه على يد الرفيق حفيظ الله الذي اغتالوه، بـدوره، ليفسح الطريق أمـام عميل أكثـر طاعـة لهم، ظل يتنقـل بين دول أوروبا الشرقيـة ويتقلب في نعمتهم إلى أن حان مـوعد تنفيـذ دوره المرسوم بالاستيلاء على السلطة وبدعوته لهم لاحتلال بلاده، التي سارعوا لتلبيتهـا بقوات جـاوز عددهـا المائـة ألف. . . . وحيث لا يزالون.

ونقلّب صفحات تاريخ الاستعمار، ونتصفح سجل اعتـداءاته على مختلف البلاد، وعلى مدى حقب التاريخ المتتالية المتباينة، فلا نجد مثيلاً لوقاحة التـدخل السـوفيتي في أفغانستـان، ولا نجد نظيراً لجرأة الروس على الحق والصدق، ولا شبيهاً يضاهي عزتهم بالباطـل والإثم. فقد تدخلوا في شؤون ذلك البلد المسلم الـطاهر الأمين، وانتهكـوا سيادة شعبـه، أربع مـرات متتاليـات وفي مـدى خمس سنين، كانت بدايتها عام ١٩٧٣ عندما تآمروا على نـظامها الملكي، ونهايتها في سنة ١٩٧٨ عندما أطاحـوا بربيبهم حفيظ الله متمثلين دور الهرة التي أكلت بنيها، وعندما جاءوا بآخر بادر بالركوع لهم وبالسجود، وبالقول السقيم المردود «لن نتخذ من دونكم ولياً ولا نصيراً» وبعد أن شرب حتى الثمالة، من إنائهم التي ولغت فيه من قبـل كـلاب صيـدهم في أوروبـا: بيـروت وكـادار وهـوسـاك وشركاؤهم.

ونمعن النظر في الحجج التي ظل الاستعماريون يرددونها تبريراً لأفعالهم المنكرة بحق الشعوب المغلوبة على أمرها، فلا نجد أظلم ولا أفجر من لغو الروس ولا أوهى ولا أهون من مسوغات غزوهم المسلح لأفغانستان وتدنيسهم لثرى أرضها التي ستكون لهم مقبرة بإذن الله، كما كانت لمن سبقهم من الكفرة والمشركين.. فقد زعموا أن وجود عميل أمريكي على رأس حكومة بلد يجاورهم كأفغانستان يشكل خطراً على سلامة أراضي الاتحاد السوفيتي.

وليس عجيباً أن يلجأ السوفييت لمثل هذه المزاعم. فهم قد عُرفوا، ومنذ انتصار الثورة البلشفية بأنهم يلجأون لكل الوسائل ولو كانت زائفة، ويتذرعون بكل الأسباب ولو كانت واهية، ويسلكون كل السبل ولو كانت خادعة، لتبرير أفعالهم الجائرة ومنها احتلال أرض الغير وانتهاك سيادة الدول الآمنة.

وربما حسب الروس أن الآخرين من الغباء والبله بحيث يصدقون ادعاءهم بأن حفيظ الله إنما كان عميلاً للغرب وأمريكا، وهو الذي كان قد استولى على الحكم باتفاق معهم بل وبتحريض منهم. وهم الذين كانوا قد اسبغوا عليه كل الصفات التي يذخر بها القاموس الشيوعي التي يعتز بها الرفاق، من تمسك بالنظرية الماركسية ومعرفة بها، وإعلاء لراية الأممية الظافرة، ونبذ للوطنية الجامحة والقومية الضيقة. وقد ظلوا يظهرون له الود ويكيلون له الثناء والحمد، إلى حين صبيحة اغتياله حيث قلبوا له ظهر المجن، واستبدلوا الحلة الزاهية التي كانوا قد دثروه بها أول مرة، بخرقة سملة مهلهلة بالية. وكان الرفيق برجنيف زعيم الحزب ورئيس الدولة وقائد الجيش أول من أشاد به، وأول من بعث له بالتهنئة عند

توليه مقاليد الأمور في كابول عقب نجاح المؤامرة الآثمة. وقد ظل راديو موسكو، ووكالة تاس، والبرافدا، وازفستيا، يشيدون بالرجل ويصفونه بالحفيظ على سيادة بلده، الأمين على مصالح أمته، ويشيرون إلى مواقفه الثورية المتعددة التي تثبت التزامه بالماركسية، وولاءه للاشتراكية، وصداقته التي لا تشوبها شائبة للاتحاد السوفييتي زعيم المعسكر المناهض للاستعمار والإمبريالية.

وحتى لو صحَّت الفرية، وصدقت الشبهة، وثبتت التهمة بأن الرجل كان وكيلاً مستتراً أو معلناً لأمريكا، أو عميلاً لوكالة مخابراتها فهل يستدعي ذلك أو يسوِّغ أن يجتاح مائة ألف جندي أو يزيدون أرض بلد مجاور يدعون صداقته... وهل مجرد قيام، نظام، وحتى لو كان غير صديق في دولة مجاورة، يبيح للأخرى غزوها، والبقاء فيها باحتلالها... وإن كان الأمر مباحاً ومما يجوز، فلماذا لم يفعل الاتحاد السوفييتي فعلته التي فعل في أفغانستان، بالصين التي كثيراً ما تحرشت به، وبإيران، التي لم تخف عداءها له والتي كان يحكمها الشاه الذي كان ضالعاً مع الأمريكان وغارقاً حتى أذنيه معهم... وحتى لو كان الادعاء بجاسيوسية حفيظ الله أو أمين الله صحيحاً، فهل هذا يبرر غزو بلد مستقل ذي سيادة بواسطة بلد آخر يملأ الدنيا ضجيجاً بأنه العدو الأول للإمبريالية والاستعمار «الحديث»... إنها شريعة الغاب التي لا تعترف بقانون سماوي ولا وضعي. ولا تلتزم بوعد ولا عهد، ولا ترعى إلاًّ ولا ذمة.

ولا نجد تفسيراً مقنعاً لتصرف الروس المفضوح في أفغانستان ولتنكرهم المكشوف لأصدقائهم وعملائهم إلا في قولة صدق جاءت على لسان السياسي البريطاني الشهير بنيامين دزرائيلي تبريراً للحروب الاستعمارية التي خاض غمارها في آسيا وفي

جنوب أفريقيا أثناء توليه رئاسة الوزارة البريطانية للمرة الثانية في الفترة من ١٨٧٤ - ١٨٨٠ والتي شهدت اعتداءه المسلح الغاشم على بلاد الأفغان . . . فقد قال «ليس ثمة صداقات دائمة، ولا عداوات دائمة لبريطانيا، وإنما مصالح دائمة».

ولعل هذا القول ينطبق على السياسة السوفيتية بأكثر مما ينطبق على سياسة أية دولة استعمارية معاصرة.

ومن قديم كانت عيون روسيا ترنو إلى إيران وأفغانستان طمعاً في الثروات التي تبطنها أراضي البلدين وتذخر بها من معادن ويورانيوم وبترول، ورغبة في الاستحواذ على أراضٍ تجعلها تطل من عَلٍ على مياه المحيط الهندي والخليج الفارسي العربي الدافئة، وتقربها من آبار البترول السعودي والخليجي، وتكون لها بمثابة العمق الاستراتيجي.

ولذلك كان على السوفييت، وقد نالوا بعض المكاسب في أفغانستان، أن يوطدوا بقاءهم ويثبتوا أقدامهم في ذلك البلد كخطوة أولى وضرورية لتنفيذ استراتيجيتهم كاملة في المنطقة. ولم يكونوا ليقبلوا، بالتالي، بأقل من السيطرة التامة على مقاليد الأمور في كابول، خاصة وقد رزقوا عميلاً من أهل البلد يصدع بما يؤمر ويعرض عن غيره.

وثمة عامل آخر يقف وراء فعلة الروس التي فعلوا ببلاد الأفغان وسيظل يدفعهم لتكرار التجربة مع إيران وباكستان، وهو أن للاتحاد السوفييتي حدوداً جغرافية مشتركة ومجاورة مع تلك البلاد. وهو يخشى أن تتسرب عدوى الصحوة الإسلامية الكبرى التي بدأت تعم المنطقة إلى مسلمي جمهورياته الآسيوية الذين يشكلون ما يجاور السبعة عشر بالمائة من مجموع تعداد سكان الاتحاد

السوفييتي. ومما يضاعف من هواجس الروس ويزيد من مخاوفهم أن الإحصائيات السكانية المتتالية تشير إلى أن تلك الشعوب الإسلامية تتكاثر بدرجة تفوق نسب توالد غيرها من القوميات الروسية والسلافية. وكذلك ومما يفاقم من خطورة الأمر بالنسبة لهم أن هؤلاء المسلمين يمثلون عنصراً هاماً في الجيش الأحمر وبين القوى العاملة الروسية.

هذا بجانب أن الجمهوريات الإسلامية السوفيتية تشكل عمقاً استراتيجياً للسوفييت، وملاذاً تحتمي به صناعاتهم الثقيلة والحربية، كما كان شأنها إبان الحرب العالمية الأخيرة إذ بادروا بنقل جزءٍ كبيرٍ منها إلى ما وراء جبال اورال وإلى آسيا الوسطى وسيبيريا.

وليس أدل على مدى الذعر الذي انتاب الروس، والخوف الذي تملكهم من آثار صحوة المسلمين في إيران وشقيقتيها، من حملات الدعاية الإلحادية التي كثفوها في بخاري وسمرقند وغيرها من مدن جمهوريات آسيا الوسطى السوفييتية. فقد ذكرت نشرة حزبية رسمية سوفيتية أن ما يقارب الخمسين ألف محاضرة وندوة ـ وبالتحديد ٤٧,٩٢١ ـ قد ألقيت وعقدت في السنة الماضية (١٩٨٣) في جمهوريتي أذربيجان وأزبكستان تدعو كلها للإلحاد وتحذر من مغبة التمسك بنهج الإسلام وشرعه.

وقد سلك الروس في أفغانستان، ولا يزالون، مسلك المحتلين الاستعماريين الطغاة البغاة وأكثر. فقد شدَّدوا من قبضتهم العسكرية على مدنها ومناطقها المحتلة، ولم يترددوا في استعمال الغازات السامة ملاحقة للمجاهدين في الكهوف والجبال، ولم يتوانوا عن إلقاء القنابل الفسفورية والكبريتية وقنابل النابالم،

وغيرها من أدوات الدمار الكيمائية والألغام، في السهول والوديان. وهو أمر لم يسبقه عليهم الاستعماريون التقليديون، مما اضطر معه أكثر من أربعة ملايين ونصف من المستضعفين من الرجال والنساء والولدان، الذين لا يستطيعون حمل السلاح ذوداً عن أرضهم الطاهرة، التسلل إلى الأقطار المجاورة. ولعل هذه الهجرة الجماعية تثبت زيف ادعاء الروس بأنهم ما وطئت أقدامهم أراضي خراسان إلا حماية لشعبها وإلا استجابة لدعوة أهلها لهم بالبقاء فيها. كما عملوا جاهدين ولا يزالون على تفتيت وحدة الأمة[٩] الأفغانية ببذر بذور الفتنة بين قومياتها المتعددة وإحياء أسباب التناحر بينها مما يؤكد حقيقة أمرهم كدولة استعمارية تمارس ما اندثر من أساليب الحكم الأمبراطوري البريطاني، وتسير على هَديِ دهاقنته، تتنسم خطاهم وتطبق سياستهم التي عرفوا بها واتقنوها تفريقاً للأمم كمدخل للسيطرة والسيادة عليها.

ولعله من الخطأ البيّن الظن بأن غزو الروس لأفغانستان كان حدثاً عارضاً، أو رد فعل لواقعة طارئة، أو مجرد انتهاز لفرص سنحت وظلت تتتابع وتتلاحق منذ سقوط النظام الملكي فيها، والتي أينعت وحان أوان قطف ثمارها عندما تهيأ للقوم العثور على شذاذ آفاق رضيَ أن يكون مطية لهم ينفذ رغباتهم بغير تحفظ ويسارع إلى تلبية كافة طلباتهم دون توانٍ.

واقع الأمر أن احتلال الروس لأفغانستان وإتمام قبضة يدهم الحديدية عليها إنما هو جزء من خطة شاملة واسعة، وحلقة في سلسلة اعتداءات تؤدي في النهاية إلى تحقيق الاستراتيجية الروسية العالمية طويلة المدى والتي خطط لها ورسمها لينين والتزم بها ستالين والذين تبوأوا دار الكفر من بعده والتي سيظل يتمسك بها

كل من سار على الدرب مهما كان من مظاهر خلاف بين عهد وعهد، إلى أن يهيىء الله للروس من أمرهم رشداً، وليس ذلك على الله بعزيز. ولن يقبل الشيوعيون السوفييت بأقل من فرض السيطرة التامة والكاملة على مصير البشر، تلك السيطرة التي يسعون إليها تحت شعار تحقيق انتصار الثورة البروليتارية العالمية والتي كانت بدايتها في نظر لينين الاستيلاء على السلطة في روسيا القيصرية وتوطيد دعائم الحكم الشيوعي فيها.

وقد كان شغل لينين الشاغل وضع لبنات البنية الأساسية للدولة البلشفية الوليدة، وكذلك كانت هموم ستالين الذي فرض عزلة تامة على بلاده حماية لها من تسلل النفوذ الرأسمالي الغربي الذي كان يحادها ويكاد يكتم أنفاسها. ولكن، وشيئاً فشيئاً، أخذت الشؤون الأوروبية تستحوذ على اهتمامه خاصة بعد استيلاء النازيين على السلطة في ألمانيا وبداية إطلال نذر الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح موضوع العمق الاستراتيجي للاتحاد السوفييتي يمثل المهمة الأولى في احتياجات الدولة وفي ضرورات أمنها وبقائها.. ومن هنا كانت محاولات ستالين للاتفاق مع هتلر واقتسام بولندا، عندما فشل في عقد معاهدات عدم اعتداء مع ديموقراطيات الغرب وخاصة فرنسا، ومن هنا كان أيضاً عبور قواته لأراضي دول البلطيق الأربع.

وقد استطاع ستالين نتيجة هزيمة ألمانيا أن يوطد من وجوده في بعض أقطار أوروبا الشرقية والوسطى وأن يجعل منها حزام أمن استراتيجي للاتحاد السوفييتي. ثم انتقل بعد ذلك لتحقيق الهدف الثاني من استراتيجيته الأوروبية وهو العبور إلى مياه البحر الأبيض المتوسط الدافئة وكان ظنه أن ذلك سيتم له دون معاناة عن طريق

يوغوسلافيا التي سيطر شيوعيوها بقيادة الرفيق تيتو على مقاليد الأمر فيها. ولكن خاب فأل ستالين إذ اصطدم بتيتو الذي لم يكن من نفس طينة الرفاق الذين فرضهم الاتحاد السوفيتي على بلاد الديموقراطية الجديدة من أمثال: ديمتروف، وماتياس راكوشي، وولهلم بيك، وجوكوف، وأنا بوكر، وغيرهم، فقد كان الرجل شديد الاعتزاز بنفسه وبرفاقه الذين حاربوا معه الألمان والفاشيست الطليان والذين أسهموا معه إسهاماً فعّالاً في تحرير يوغوسلافيا على عكس رصفائه من قادة (الكومنفورم) الذين فرضهم الجيش الأحمر على شعوبهم في أعقاب هزيمة دول المحور.

وقد باءت كل محاولات ستالين لتصفية تيتو وعزله بالفشل، فما كان منه إلا أن يأمر بفصل يوغوسلافيا من أسرة الدول الشيوعية.

وقد حاولت أجهزة الدعاية الشيوعية العالمية أن تضفي على الصراع بين ستالين وتيتو صيغة النزاع من أجل تطهير الماركسية من مظاهر التحريفية التي ألحقها بها تيتو. ولكن حقائق الصراع ظلت تظهر يوماً بعد يوم مما أدى إلى أن يستعيد تيتو مركزه الأدبي بين صفوف الحركات التقدمية والاشتراكية في كثير من أقطار العالم.

ولن يهدأ للسوفييت بال ولن تغمض لهم عين حتى يحققوا أملهم في تثبيت أقدامهم على أي من شواطىء البحر الأبيض المتوسط الأوروبية، وليس ثمة مرشح مؤهل لذلك مثل شواطىء يوغوسلافيا.

وكما جاء في مذكرات الرفيق «فلكو ميسكونوفيك Veljko Miscunovic السفير اليوغسلافي الأسبق بموسكو، فإن هناك ثلاثة أسباب تفسر حرص الاتحاد السوفيتي على ضم يوغوسلافيا إلى

حظيرته. «أولها أن ذلك سيجعله، ولأول مرة، ضمن دول البحر الأبيض المتوسط. وثانيها أنه سيتم له بمقتضى ذلك توحيد الدول الاشتراكية الأوروبية ويجعلها تقف كالكتلة الصماء لا يتسلل من خلالها نفوذ معادٍ له. وثالثها أنه سيسكت النغمة المزعجة التي ظل يتغنى بها الرفاق اليوغوسلاف في مؤتمرات الأحزاب الشيوعية عن ضرورة تأكيد المساواة في الحقوق بين تلك الأحزاب».

ولم تكن يوغوسلافيا هي العقبة الوحيدة التي تقف حجر عثرة أمام استكمال ربط حلقات الحزام الأوروبي الواقي للاتحاد السوفييتي، وإنما هناك رومانيا التي بالرغم من عضويتها في حلف وارسو إلا أنها تثير كثيراً من المشاكل داخله وخارجه، خاصة على عهد رئيسها الحالي الرفيق شاوشسكو الذي يحرص دائماً على تأكيد مواقفه المستقلة في كثير من شؤون السياسة الخارجية والدفاعية لبلاده والذي كثيراً ما ألقى باللائمة على الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على السواء فيما يتعلق بتأزم الوضع الدولي وفيما يختص بسباق التسلح. وقد بلغ به الأمر أخيراً أن يرفض السماح لقوات حلف وارسو بالتحرك عبر أراضيه أثناء إجراء مناورات الحلف الموسمية. وهي مواقف لا تضايق الروس وحسب وإنما تثير حفيظتهم، ولكنهم ظلوا يكتمون الغيظ تحسباً لفرصة سانحة تيسر لهم الانقضاض عليها كما فعلوا بأخوات لها من قبل، حيث أنهم لا يقبلون من شعوب الدول الأوروبية الاشتراكية إلا الطاعة والاستسلام، ولا يرضون بأقل من الخضوع والخنوع.

الأحزاب الشيوعية مطية لتحقيق أطماع السوفييت:

وليس الغزو العسكري والاحتلال هما سبيلا الاتحاد السوفييتي الوحيدان لتحقيق مراميه وأطماعه في البلاد التي تحتم خطته

العالمية الشاملة إخضاعها لنفوذه. فهناك الأحزاب الشيوعية المحلية التي تجعل من الاستيلاء على السلطة هدفاً استراتيجياً رئيسياً تسجد له كل أهدافهم المرحلية المؤقتة، وتعمل للوصول إليه ونصرته كل تكتيكاتهم قصيرة المدى.

ولعل دفع السوفييت لبعض قيادات تلك الأحزاب واستعجالهم للوثوب على مراكز الحكم هي التي أدت إلى فشل محاولات عسكرية وسياسية عديدة قامت بها بعض الأحزاب الشيوعية في دول العالم الثالث.

ولقد كان فشل حزب توده الإيراني في الانقضاض على السلطة بعد هروب الشاه إلى إيطاليا في عام ١٩٥٣ وما تبع ذلك من قص أجنحة الحزب بعد عودة الشاه، بداية لضربات ساحقة ابتُلِيَ بها كثير من الأحزاب الشيوعية في البلاد التي يصفونها بالتخلف.

ثم كانت هناك مغامرات الحزب الشيوعي العراقي الذي صدَّق الروس ظنه بأنه قادر على احتواء النظام بعد ثورة تموز ١٩٥٨، ومن ثم تمكينهم من السيطرة على أرض الرافدين بموقعها الاستراتيجي الخطير، وإمكاناتها الواسعة، وزيتها الذي يسيل له لعاب الدول الطامعة.. فصاروا يزيّنون له صلفه، ويدفعونه إلى مزيد من التجاوزات، وإلى التحرش بعبد الناصر، مما أورد الحزب موارد التهلكة وأدى إلى نحره في النهاية على أيدي قوى البعث العربي والقومية العربية.

وتلت ذلك وبعد أقل من عقد من الزمان الضربة التي قصمت ظهر الحزب الشيوعي الأندونيسي الذي فشل في محاولته الانقلابية للاستيلاء على السلطة في فجر الثلاثين من سبتمبر من عام

.١٩٦٥

وقد حاول السوفييت التنصل من علاقاتهم الحميمة السابقة مع الرفاق الأندونيسيين وإلقاء اللائمة على الرفاق الصينيين الذين قالوا أنهم كانوا يقفون وراء الرفيق عيديد، أمين عام الحزب الشيوعي الأندونيسي، والذي كان في الواقع، يتخذ موقفاً وسطاً ويكاد يكون عدلاً بين الحزبين المتصارعين السوفييتي والصيني. ولكن مما يدحض مزاعم الروس ببراءتهم مما حدث في أندونيسيا، ويدل على العلاقات الوطيدة التي كانت قائمة بينهم وبين رفاقها ما أذاعه راديو موسكو في السادس والعشرين من مارس ١٩٦٧ نقلاً عن صحيفة البرافدا من أن الاتحاد السوفيتي كان قد هدد بقطع علاقاته الدبلوماسية مع جاكارتا إذا لم توقف الأعمال التي وصفها بالعدوانية ضد الشيوعيين الأندونيسيين.

وهكذا كان انتحار الحزب الذي كان يعتبر أقوى الأحزاب الشيوعية العالمية غير الحاكمة. حيث كان قد نال في آخر انتخابات عامة أجريت في أندونيسيا قبل هلاكه أكثر من سبعة ملايين من أصوات الناخبين. وهو رقم يتعالى على عدد الأصوات التي نالها الحزب الشيوعي الإيطالي، أكبر الأحزاب الشيوعية الأوروبية، في أي من الانتخابات التي خاضها منذ عام ١٩٤٨ . . .

ومهما كان من حجم فداحة خسارة السوفييت في إيران والعراق وأندونيسيا وخيبة أملهم في شيوعيي تلك البلاد فإن انتحار الحزب الشيوعي السوداني في منتصف عام ١٩٧١ كان بالنسبة لهم رزئاً أجل وخطباً أفدح فقد ظنوا، بعد أن استولى الشيوعيون على السلطة في الخرطوم، أنهم قد باتوا قاب قوسين أو أدنى، من توطيد مواقع أقدامهم في القرن الإفريقي ومن تنفيذ جانب مهم من

مخـططاتهم في الشرق الأدنى، إذ أنـه بجانب إمكـانات السـودان الزراعية والمعـدنية والبتـرولية التي يعـرفونهـا جيداً فهنـاك موقعـه الجيوبوليتكي الذي يجعل منه منصة ملائمة للوثوب أو الانقضاض على مختلف مواقع القارة الإفريقية حيث تحاد أراضيـه ثمانيـة من دولها ويطل شاطئه الطويـل بالبحـر الأحمر على السـاحل الغـربي للجزيرة العربية حيث الوادي الذي يفيض، استجابة لدعوة إبراهيم الخليل أبي الأنبياء والمرسلين، بالثمرات التي لا تنقطع ولا تمتنع ولا ينضب لها معين.

ثم هناك صلات السودان الحميمة بمصر وعلاقاته الأزلية معها وهي التي تتمتع أيضاً بموقع جيوبوليتكي فريد بوصفها مـركز ثقـل هام في المنطقة العربيـة وباعتبـارها نقـطة مواجهـة لها وزنهـا في استراتيجية القوتين العظميين، وأرضها وأرض السودان تمثلان عمقاً أمنياً استراتيجياً لكل منهما. وكان الروس في بداية عهد السـادات وقبل أن يتمرد عليهم الرجل، يتوجسون منه خيفة ويخشون انقلابه عليهم، ومن هنا كان حرصهم على السيطرة التامة على مجـريات الأمور في السودان لعل ذلك يساعد على كبح جماح النظام القائم في مصـر ويعيده للحـال التي كان عليهـا في آخريـات أيـام عبـد الناصر.

ولقد شن السوفييت حملة إعلامية ضـارية مـاكرة ضـد النظام القـائم في السودان عقب إجهـاض محاولـة رفـاقهم الانقـلابيـة، واتهموا مؤسسات حكمه بالرجعية وبالعمالة للولايات المتحدة بعد أن كانوا يعتزون ويشيدون بها. وأطلقوا العنان لصحفهم ولعملائهم ولسفاراتهم رثاءً لحال الشعب السوداني الذي زعموا أنه بات يرسف في اغلال الحديد بعد كسوف شمس حزبه الشيوعي، وبكاءً على

مكاسبه الثورية التي قالوا أنها قد سلبت بعد أفول نجمه، وتحسراً على الحريات العامة والحقوق الديموقراطية التي حسبوا أنها وئدت بعد نحره.

ولعله مما ضاعف من تعاسة الروس وحسرتهم على فشل انقلاب الشيوعيين السودانيين أنهم كانوا يمنّون أنفسهم بإقامة قاعدة عسكرية لهم في خشم القربة أو الدمازين تكون مقابلاً نِدّاً للقاعدة العسكرية الأمريكية في أثيوبيا والتي كانت كل من واشنطن وأديس أبابا تنكر وجودها وتزعم أنها مجرد مركز للاتصالات السلكية واللاسلكية وللتسهيلات اللوجستية.

وبالرغم من سوء الطالع الذي لازم محاولات الشيوعيين للانفراد بالحكم في بلاد العالم الثالث، ورغماً عن الفشل المتصل للانقلابات العسكرية التي خططت لها بعض تلك الأحزاب وما نتج عنها من مآسي وما ترتب عليها من انحسار للمد الشيوعي في تلك البلاد فإن السوفييت لا زالوا يخططون ويكيدون، ويحاولون عبثاً نفخ الروح في الأحزاب الشيوعية التي افتضح أمرها كما افتضحت من قبل حقيقة عجل السامري الذي فتن الناس بالخوار الكاذب والضجة المفتعلة.

ولو اتعظ زبانية الكرملين بما حدث في تلك البلاد ونأوْا بأنفسهم عن بؤر التآمر، وتركوا لقوى اليسار تلمس طريقها بين حركات التحرر الوطني دون وصاية منهم ودون قوامة وبلا تسلط من رفاقهم المتشنجين المحليين لكان خيراً لهم وأجدى.

وإن كانت أحلام الاتحاد السوفييتي وتطلعاته التوسعية قد تبددت في إيران وأندونيسيا والعراق والسودان ولو إلى حين، وطموحاته المذهبية وخططه العدوانية قد خابت نتيجة هزيمة رفاقها

وارتداد كيدهم وغدرهم إلى نحورهم، فقد وجد العزاء وبعض العوض في مغامرات نفر من الثوريين والماركسيين غير الملتزمين بعضوية أحزاب شيوعية من أمثال فيدل كاسترو وشي غيفارا، وفي تجاوزات بعض القوى مشوهة التفكير الماركسي كحكام نيكاراغوا (الساندنستا) بل وفي حماقات طائفة من الإرهابيين أهل العناد والأحقاد، وفي سلوك بعض العسكريين الذين قفزوا إلى مواقع السلطة في بلادهم ولم يكونوا أصلاً تبعاً لروسيا ولا من دعاتها، بل منهم من كان يكفر بأيدلوجيتها، ويرفض الماركسية ويندد بمسلماتها الفلسفية وبافتراضاتها الجدلية ويعيب عليها عدم اتساعها للدين كالعقيد القذافي وصحبه الذين فجروا ثورة الفاتح من سبتمبر.

ويجوز القول إن بعضاً من هؤلاء القادة الشبان قدموا خدمات للاتحاد السوفيتي تفوق كثيراً تلك التي قدمتها له كافة الأحزاب الشيوعية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا بل وفي أوروبا. فبجانب إطاحتهم بأنظمة الحكم في بلادهم والتي كانت تجاهر بعدائها للشيوعية قد رجّحوا كفة الدول التي كانت تغلو وتسرف في نقد أمريكا وسط كتلة دول عدم الانحياز، وساعدوا على تحطيم الحواجز والموانع النفسية التي كانت تحول دون تقبل كثير من الدول لوجهات نظر موسكو في السياسة الخارجية وتعوق تولية وجوههم شطرها. كما أسهموا في إنعاش سوق السلاح الروسي الذي زادت مبيعاته في سنة واحدة، من سني السبعينات، عن ما يساوي خمسة بلايين دولار أمريكي استغلها الروس في مضاعفة منعتهم العسكرية، وأدى من ثم إلى فتح شهيتهم لمزيد من العدوان ولمزيد من المغامرات التوسعية.

ولا تقف تلك الخدمات عند حد المكاسب غير المباشرة وإنما

تتعداها إلى تحقيق غايات كان بلوغ الروس لها بمفردهم أمراً قصيًا بل يكاد يكون مستحيلاً. فقد قدَّم لهم رجل مثل كاسترو أنغولا لقمةسائغة سارعوا بابتلاعها بعد أن كانوا يتهيبون الأمر، ويخشون رد الفعل، ويتلمسون مواقع القدم والنعل. وقد حقق أطماعهم وبأكثر مما كانوا يحلمون في ظل توازن القوى العالمية الذي كان سائداً وقتها. وللرجل اليوم في ذلك البلد التعيس أكثر من خمسة وعشرين ألف جندي نقلتهم إليه الطائرات السوفيتية. ولا تتحمل أنغولا ثقل وطأتهم ونفقة إقامتهم فحسب بل وتدفع سنوياً ما يوازي الثلاثمائة مليون جنيهاً استرلينياً مقابل حماية الكوبيين لنظام حكم الرفاق القائم فيها. هذا بجانب المآسي والبلاوي التي أثارتها انتهاكات وتجاوزات القوات الغازية، والفتن التي أيقظها وجود قوات أجنبية شيوعية في بلد إفريقي تحاده وتجاوره دولة فاجرة متحفزة كدولة البيض في جنوب إفريقيا.

ولم يكتفِ كاسترو بانتصاره المؤزر في أنغولا فقد سارع بمد جسور الود مع الشبان العسكريين الذين تبوأوا مراكز السلطة في أثيوبيا بعد وأد نظام هيلاسلاسي الإقطاعي الثيوقراطي وساعد على تمهيد الطريق وتعبيده بين أديس وموسكو، وهو أمر كان بالنسبة للأخيرة كالحلم بعيد المنال حيث أهمية أثيوبيا وثقلها التاريخي والسكاني بين الدول الإفريقية ووزنها السياسي والاستراتيجي في المنطقة وخاصة القرن الإفريقي.

ولم تصرفه اهتماماته الإفريقية عن أداء واجباته الثورية الأصيلة في أمريكا اللاتينية وفي البحر الكاريبي والتي كانت عنده بمثابة الالتزام المقدس، فقد اتجه بكل جوانحه وجوارحه وقدراته إلى دول تلك القارة بمجرد استتباب الأمر له في كوبا في أعقاب هزيمة

باتستا حاكمها الدكتاتوري السابق في مطلع عام ١٩٥٩ . وسرعان ما شرع هو ورفيق دربه غيفارا في التبشير بثورة البروليتاريا والكادحين وعملا على تسليح فرق عسكرية في عدة أقطار لاتينية قوامها الفلاحون وعمال الزراعة وفقراء الريف. ولم يذهب جهدهما عبثاً ولا هدراً فقد أتى أكله فيما نشهده اليوم من نشاط ثوري يكاد يعم أمريكا الجنوبية كلها وخاصة السلفادور، وفي تأسيس نظام حكم ثوري في نيكاراغوا بادر بإظهار ولائه للاتحاد السوفييتي ولم يخف عداءه للولايات المتحدة.

وقد بلغت الجرأة بكاسترو ومن ورائه الرفاق السوفييت أن ينقلوا نذر الحرب الساخنة إلى القرب من أراضي الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وذلك بتدبير المؤامرة التي أطاحت، قبل بضعة أشهر بحكومة غرينادا التي كان يرأسها رجل يعتز بصداقته لموسكو وهافانا، ولم يخف ولاءه لهما بوصفه ماركسياً لينينياً ملتزماً. ولعل الرفاق كانوا يريدون رجلاً أكثر منه طاعة لا يكتفي بأن يجعل من جزيرته مجرد ترسانة للسلاح السوفيتي وإنما قاعدة عسكرية تهدد أمن دول الكاريبي وأمريكا الجنوبية بل والولايات المتحدة نفسها.

وما كان لواشنطن والتي كانت ترصد ما يدبر لها، أن تسكت على الخطر الذي بات يهددها. فقد بادرت بغزو الجزيرة واحتلالها وفرض حكومة جديدة سارعت بدورها بالابتعاد عن محور كوبا وروسيا، وبإعلان تنصلها من الالتزامات التي ورثتها عن حكومة الرفاق، وبتمسكها بصداقة أمريكا وبتنسيق مصالحها معها والاستماع لنصحها.

ولم يكن احتلال الأمريكان لغرينادا هو رد الفعل الوحيد لتجاوزات كاسترو وصحبه، فقد بدأت الولايات المتحدة تصحو بعد

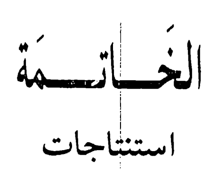
الغفلة التي كانت عليها منذ أعقاب نهاية حرب فيتنام، وبدأت تطالب حلفاءها بمزيد من اليقظة بل ومزيد من التنازلات الضرورية التي تمكنها من ملاحقة خطط السوفييت التوسعية العدوانية وصدها والتحوط من شرورها وآثامها.

ووجدت تحذيرات أمريكا من يصغي لها ويؤمن بجديتها ويثق في صدقها، خاصة بين نفر من زعماء دول العالم الثالث الذين أثارت طموحات الاتحاد السوفييتي التوسعية وتجاوزات كلاب صيده مخاوفهم، فاسرع بعضهم إلى تجديد الصلات مع دول المعسكر الغربي والتي كانت قد وهنت وضعفت إثر نيل بلادهم لاستقلالها وانعتاقها من اسار الاستعمار التقليدي التي كانت ترزح تحت نيره من قبل. ولاذ بعضهم الآخر بالولايات المتحدة يستظلون بمظلتها الواقية الرادعة، وينشدون حمايتها لهم من تغول الروس، ومن مغامرات أعوانهم، ومن تخريب الرفاق المحليين الذين حجبت الدعاية الشيوعية عن عيونهم الرؤية المسؤولة للظواهر والوقائع والأحداث، وأسدلت على قلوبهم ستائر الظلام الكثيف فلم يعودوا يتبينون مواقع أقدامهم ولا حقائق الحياة. وارتضوا السير في ركاب سادة الكرملين حاملين معهم أوزارهم كاملة وزاعمين أنهم عن راية التقدم يذودون، وظانين أنهم مع الحق يدورون... ألا ساء ما يذرون وما يزعمون وما يظنون..

ولم تجد طائفة من رؤساء الدول حرجاً من تقديم المرافق والقواعد والتسهيلات العسكرية لتحركات القوات الأمريكية ولحلفائها، في مقابل حماية الولايات المتحدة لهم، وكعربون لصداقتها... وما مثل الصومال وكينيا ومسقط ببعيد، فقد ذكرت الأنباء أن تلك الدول قد ارتضت تقديم التسهيلات المطلوبة

لانطلاق قوات المارينز ولقوة الانتشار السريع الأمريكية التي كان غزو الروس لأفغانستان مدعاة لتكوينها. واضطر البعض كدول الخليج وباكستان لتخصيص جزء كبير من ميزانياتهم لتدعيم منعتهم العسكرية خوفاً من غزو روسي محتمل أو على الأقل غير مستبعد.

وهكذا يتضح أنه بجانب الآثار الضارة المباشرة لسياسة التوسع الروسي والتي تتمثل في انتقاص سيادة الدول التي يبسط السوفييت نفوذهم عليها، كما في شرق أوروبا والبلقان، وفي احتلال أراضي الغير عن طريق الغزو المسلح كما يحدث الآن في أفغانستان، فإن هناك نتائج غير مباشرة لتلك السياسة إذ يؤدي الخوف من أطماع الروس وتطلعاتهم السياسية إلى أن تنبذ بعض الدول، مكرهة، سياسة عدم الانحياز وتسعى إلى الدخول في أحلاف عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإلى عقد اتفاقيات سرية معها وحلفائها.



الخَاتِمَة

استنتاجات

وجائز القول وخلاصته أنه لا إفتراضات لينين النظرية، ولا افتراءات السوفييت، ولا مزاعم أبواقهم، بقادرة على تكذيب الحقيقة الكبرى من أن روسيا دولة استعمارية، بل وبلا مثيل لها في عالم اليوم؛ ليس فقط من حيث حجم أطماعها التوسعية، وإنما أيضاً من حيث لؤم طبعها، وبشاعة تدبيراتها، وجسارة خططها، وإسرافها في احتقار رغبات المجتمع الدولي السلمية، وجرأتها على الحق، وقدرتها على التنصل من أخطائها وآثامها وإلصاق التهم بالآخرين جزافاً.

ولعل في الملاحظات التالية عن سلوك وتصرفات الاتحاد السوفيتي ما يدحض عنا فرية التجني على الصنم الذي كنا نسبح بحمده فيما مضى، والذي كان لنا صرحاً من خيال فهوى، ويدفع عنا افتراء الذين استبد بهم الجهل وأعماهم الحقد والهوى فزعموا أننا نجادل بغير علم ولا هدى.

وأول تلك الملاحظات أن للروس خططاً جاهزة للعدوان ونوايا مبيتة للتوسع. وليس صحيحاً أن ثمة ظروفاً طارئة وضرورات حالة تدفعهم إلى التدخل المسلح في شؤون بعض البلاد المستقلة، والانتقاص من سيادتها. وكما لاحظنا من قبل فإن تدخلهم المسلح

في كل من بودابست وبراغ وكابول قد حدث في أوقات إنصبّ فيها اهتمام الأمريكيين بما يجري داخل بلادهم حيث الإعداد لانتخابات الرئاسة والتهيُّوء لتبوُّء المنصب المرموق. كما تزامن غزوهم المسلح لتلك البلاد مع ظروف انشغل فيها الرأي العام العالمي بأحداث شدَّت نظره وأثارت اهتمامه. فأحداث المجر تزامنت مع الاعتداء الثلاثي الفرنسي والبريطاني والإسرائيلي على مصر. واحتلال براغ وُقِّت مع تصاعد المد الطلابي اليساري الذي عمَّ دول أوروبا الغربية وطغى على كل ما عداه من أحداث، والذي أسهم في الإطاحة برجل في مثل صلابة ديغول وعناده. وأخيراً غزو أفغانستان الذي كان الظن أن ثورة الشعب الإيراني على الشاه ستطغى عليه وتحجبه. ولعله ليس على سبيل الصدفة أن تكون بداية اجتياح القوات السوفييتية المسلحة لأراضي أفغانستان في عشية ليلة عيد الميلاد المجيد، في الرابع والعشرين من ديسمبر ١٩٧٨، حيث انهمك العالم الغربي والمسيحي في أعظم احتفالاتهم الدينية وأكثرها بهجة ومسرة.

وثاني تلك الملاحظات والتي تدل على لؤم روسي فطري ومطبوع أن كل الدول التي كانت فريسة لغزوهم أو محلاً لتآمرهم وتواطئهم كانت من تلك التي تدور في فلكهم أو على الأقل تحتفظ بأفضل العلاقات معهم، فالمجر وتشيكوسلوفاكيا تدينان بالولاء التام لهم ولم تعصيا لهم أمراً منذ أن بسطوا نفوذهم عليها عقب الحرب العالمية الثانية. هذا في الوقت الذي ظلت فيه يوغوسلافيا ورومانيا في مأمن من الاعتداء الروسي المسلح بالرغم من تأزم الموقف وتصعيده مع الأولى وتوتره في كثير من الأحيان مع الثانية. وأفغانستان احتفظت في كل العهود ومنذ الأربعينيات بأحسن العلاقات مع الاتحاد السوفيتي وحتى عندما كان نظامها

ملكياً، كما أسلفنا. وقد نمت تلك العلاقات وظلت تتصاعد من الحسن إلى الأحسن في أيام طرقي وحفيظ الله ومن قبلهما داؤود. . ولكن ذلك لم يشفع لها، ولم ينجّها من انتهاكهم لسيادتها، هذا على عكس حال إيران التي لم يمسها ضر السوفييت رغم أنها لم تخف كراهيتها بل وعداءها لهم طيلة أيام حكم الشاه الأخير ومن قبله أبوه ومن بعده الإمام الخميني وصحبه.

وقبل أفغانستان كان للسودان تجربة مريرة مع السوفييت الذين هيأت لهم حكومة مايو في سنتي الثورة الأولى وضعاً ممتازاً في البلاد. ولكن مكر القوم وطمعهم في المزيد أعمى أبصارهم وجعلهم يتواطؤون مع فريق من رفاقهم الشيوعيين المحليين المغامرين والمتشنجين ويدفعونهم إلى محاولة الاستيلاء على السلطةوالانفراد بها مما أدى إلى نحر الحزب الشيوعي السوداني وإلى طرد خبرائهم هم وتصفية نفوذهم.

ولا يقف لؤم الروس عند حد الاعتداء على سيادة البلاد التي ترتبط بهم وإنما تمتد إلى التنكر لبعض الرفاق وإلقاء اللوم عليهم بل والتنكيل بهم عقاباً لهم أو لدرء شبهات التواطؤ معهم.

وثالث تلك الملاحظات أن السوفييت لا يكتفون فقط بالتنصل من التزاماتهم مع الدول التي تبادلهم الود، أو التي ترتبط بهم ارتباطاً وثيقاً، وإنما لا يتحرجون عن التنكر لها بل والانحياز إلى أعدائها إذا ما اقتضت مصالحهم العاجلة ذلك. . . وما فعلتهم مع الصومال إلا دليل قاطع وبرهان ساطع على صدق ما يقال عن تغليبهم للمصلحة على المبدأ. فقد آثروا صداقة أثيوبيا على صداقة الصومال التي قدمت لهم من الخدمات ما لم يقدمه أي بلد إفريقي آخر، الأمر الذي اضطر الصوماليون معه إلى طرق أبواب

الغرب التماساً لما يدرأون به خطر أثيوبيا وترسانة أسلحتها السوفييتية.

ويسوقنا الحديث عن طلب السلاح والسعي لاقتنائه إلى الإشارة إلى الخوف الذي بات يتملك كثيراً من دول العالم الثالث التي تخشى أن تكون ضمن قائمة أطماع السوفييت مما يدفعها إلى إعادة تنظيم جيوشها وتسليحها على حساب ميزان مدفوعاتها وعلى حساب خطط تنميتها. ولعله مما يضاعف من هوس تلك الدول ويزيد طينها بلة؛ أنه ليس للاتحاد السوفييتي أطماع معلنة كما كان حال الدول الاستعمارية التقليدية، وكما كان حال ألمانيا النازية، حيث تأتي ضرباته القاتلة ومغامرات أعوانه بغتة دون مقدمات ظاهرة ومن غير إرهاصات تنبه إلى احتمال وقوعها، كما حدث في أفغانستان وغيرها من البلاد التي ابتليت به. وقد برهن الروس أنهم ملوك لفن المباغتة، وأنهم يحسنون التدبير والترصد واستغلال الفرص السانحة، وأنهم يجيدون عمليات التنكر حيث يلبسون لكل حال لبوسها، فهم تارة في قوة الأسد وتارة في حيلة الثعلب وأخرى في وفاء الكلب. وقد مكنتهم أجهزة الإعلام والدعاية والإثارة التي ظلوا يولونها اهتماماً زائداً منذ تأسيس الدولة البلشفية على إخفاء حقيقة أطماعهم وعلى تزيين أفعالهم رغم عدم الانسجام بينها وبين أقوالهم ورغم التناقض بين مبادىء الفضيلة التي يدَّعون التمسك بها وبين المصالح التي يسعون لتحقيقها.

والملاحظة الرابعة عن سلوك الاتحاد السوفييتي الدولي أنه قليلاً ما يقدم المساعدات المالية والاقتصادية للدول النامية، وإن فعل فإنما لإبعادها عن الفلك الغربي توطئة لعزلها ثم ابتلاعها وضمها إلى حظيرته، أو استدراجاً لها تمهيداً لعقد صفقات من

السلاح تدر عليه أرباحاً طائلة وتمكنه في النهاية من *الهيمنة الذكية* على شؤونها الداخلية عن طريق التحكم في إمدادات السلاح ونوعيته وكمياته وفي مواصلة توفير قطع غياره. وحتى في الحالات النادرة التي يسهم فيها في خطط تنمية تلك البلاد فإنه يفعل ذلك دون دراسة عميقة ومتأنية لظروف البلاد الاقتصادية والاجتماعية ودون تمعن وتمحيص لجدوى المشاريع التي تناسب ضرورات المرحلة واحتياجاتها العاجلة واسبقياتها.. وما تجربة مجمعات مصانع الألبان في الصومال والسودان ببعيدة عن الأذهان.

والغريب في الأمر أنه رغم مرارة تجربة التعامل مع الاتحاد السوفييتي في كلا الساحتين الاقتصادية والعسكرية فإنه لا زال أشد الدول الكبرى جرأة على الحق وأكثرها ادعاء لمحمدة تقديم العون والمساعدة للشعوب المكلومة، ولا زال أشياعه والموالون له أكثر الناس افتراء وأحدّهم لساناً. فهم ما فتئوا يندون بمساعدة الغرب، بل وباستثمارات العرب التي لولاها للبثت كثير من دول العالم الثالث على الحال التي كانت عليه قبل نيل استقلالها، ولظلت ترزح تحت وطأة التخلف وتنوء بحمل مخلفات الماضي المرير وسلبياته. وليس أدل على ذلك من الحملة المسعورة التي يشنها الرفاق العرب هذه الأيام على مساعدات واستثمارات وقروض دول الخليج والسعودية والتشكيك في نتائجها، والزعم بأنها تخفي وراءها مصالح الاستعمار الأمريكي الحديث وتطلعاته ومؤامراته.. هذا في الوقت الذي بلغ فيه حجم المعونات العربية إلى الدول النامية في سنة واحدة هي عام (١٩٨١) أكثر من ١٢ بليون دولار رغم التطورات الاقتصادية غير المريحة نسبياً في قطاع النفط والتي عاشتها الدول العربية المانحة. وبالطبع فإن هذا السلوك من جانب

الرفاق العرب غير غريب ولا مستبعد ولا جديد، فقد ورثوا الإفتراء والأكاذيب والهجوم غير المؤسس على إنجازات ومساعدات الآخرين من رفاقهم الكبار سدنة الكرملين الذين سبق أن هاجموا المساعدات الأمريكية لدول غرب أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية والتي جاوزت اثنين ونصف في المائة من إجمالي الناتج القومي الأميركي. وهو رقم ضخم كبير لولاه لكانت أوروبا قد ركعت وجثت تحت أقدام الأباطرة الشيوعيين الفرنسيين والإيطاليين من أمثال موريس توريز ودوكلو وتولياتي ولونغو وشركائهم.

والغريب أيضاً أنه في الوقت الذي يرحب فيه السوفييت بقروض الغرب وببعض استثماراته ويسمحون لدول أوروبا الشرقية بالاستدانة من المعسكر الآخر وبالتبادل التجاري مع دولِهِ وخاصة ألمانيا الغربية، ينكرون ذلك على دول العالم الثالث. وتشير الإحصائيات الصادرة عن ألمانيا الشرقية أن مديونيتها الخارجية تزيد عن الثمانية بلايين دولار تساعدها ألمانيا الغربية على سدادها «بالدويتش مارك». وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين برلين الشرقية وألمانيا الغربية في العام الماضي (١٩٨٣) ستة بلايين دولار. ولا تقف مساعدة الدول الغربية لكتلة الدول الشرقية عند مجرد توظيف استثماراتها وتمويل بعض المشاريع الصناعية فيها، إذ هناك تمويل لشراء السلع وهناك قروض وتسهيلات لدفع خدمات الديون.

وخامس الملاحظات أن السوفييت لا يجيدون استغلال الفرص التي تتيحها لهم المشاكل والأزمات التي يتسبب فيها الاستعماريون الغربيون بغبائهم ورعونتهم فحسب كمشكلة تأميم قناة السويس وأزمة تمويل بناء السد العالي في عام ١٩٥٦، وإنما يعرفون أيضاً

كيفية استثمار الأزمات والمشاكل التي يكونون قد أسهموا هم في خلقها وفي تفاقمها، كمشكلة فلسطين التي كانوا من أربابها حيث كانوا يقفون من وراء التقسيم.

من كل ما تقدم نخلص إلى القول بأن الاستعمار الذي هو قمة الانحطاط البشري ليس وقفاً على أنظمة بعينها، وليس ظاهرة ترتبط بمرحلة معينة من مراحل تطور النظام الرأسمالي كما يدعي لينين، وإنما هو وصمة في جبين بعض الدول ومنها دولة السوفييت التي أطلق سادتها العنان لطبائع الأثرة والسطوة والتجبر والتكبر الكامنة في نفوسهم وبأكثر من غيرهم.

وأخيراً فليس أسوأ ما في الاستعمار السوفييتي إيقاظه لنظرية السيادة الناقصة من سباتها العميق ولبعثها في ساحة القانون الدولي من جديد، وإنما استلابه لكل مظاهر الإرادة الحرة لدول أعضاء في هيئة الأمم المتحدة كان الظن أنها حرة ذات سيادة.. وما أمر انسحاب بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وفيتنام وبولندا من الاشتراك في الألعاب الأولمبية هذا العام إلا تحسيدٌ لتلك الحقيقة. إذ لم يفعلوا ذلك إلا تنفيذاً لرغبة الكرملين الذي بات يخشى أن يفلت زمام رياضييه من بين يديه عندما يطؤون أرض لوس أنجلوس، حيث تقام الأولمبياد، ويطلبون حق اللجوء إلى أمريكا وصديقاتها فتصيبه منهم معرة تهز الأرض من تحت قدميه وتسبب له فضيحة عالمية لا يعرف كيف يدرأ مغباتها.

وليت الأمر قد وقف عند بلاد أوروبا الشرقية وفيتنام والتي عرف بعضها كألمانيا الشرقية بطول باع رياضييها في مجالات التنافس الدولي، ولكن بلداً كمنغوليا استجابت للنداء بل للأوامر وأعلنت بدورها المقاطعة فحق عليها وصف «البغلة التابعة

للخيـل». . . رغمـاً عن «أنهـا بـلاد جيـاد، وإن كن لسن من صافناتها». وحتى بلداً آخر كأفغانستان كارمال التي ليست في العير ولا النفير قد أدلت بدلوها في بؤرة المقاطعة ومستنقعها.

ومنذ سنين وفي إحدى ليالي يوليو عام ١٩٤٤ قال ستالين في حفل عشاء أقيم بالكرملين «ليست هذه الحرب كسابقاتها، فكل من يحتل أرضاً يفرض عليها نظامه الاجتماعي. وكل يستطيع أن يفعل ذلك إلى المدى الذي تقف عند أبوابه جيوشه وقواته المسلحة. . . ولن يكون الأمر خلافاً لذلك».

وقـول ستالين، عنـد الرفـاق، رغم ما أصـابـه من أذى بعض أصحابه والتابعين، هو القول الفصل، وسُنَّته هي الثانية في الحجِّية بعد قول لينين وفعله.

ومما يدمي القلب ويعـذبه أنـه لا زال هناك من يمجـد ذكرى لينين، ويستعين بقول ستالين ويسبح بحمد زبانية الكـرملين الذين أسسكـرهم النصر في فيتنـام وكمبوديـا وفي أنغـولا وأثيـوبيـا وأدار رؤوسهم غروراً وزادهم خبالاً، والذين لعقوا دم الأفغان ووغلوا فيه فاستوحشوا وازدادوا عتواً ونفوراً.

ومن قديم كانت كلمة العرب وحكمتهم:

«وأَقْتَـلُ داءٍ رؤيةُ المـرءِ ظالمـاً يُسيءُ ويُتلى في المحافلِ حمدُه

ولكن. . . وما أعظمها وأشدها ها هنا:

« لا تحسبنَّ الذين يفرحون بما أوتوا ويحبون أَن يُحمـدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنَّهم بمفازة من العذاب ولهم عذاب أليم».

وصدق الله. . . ومن أصدق من الله قيلاً.

الفهرس